مجلس الأمن

مؤقت

السنة الحادية والستون

الجلسة **٥٥٦٣**

الثلاثاء، ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، الساعة ١٢/٣٥

نيويورك

الرئيس:	السيد فوتو – برناليس	(بيرو)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد شربك
	الأرجنتين	السيد مايورال
	جمهورية تترانيا المتحدة	السيد مانونغي
	الدانمرك	السيدة لوي
	سلوفاكيا	السيد ماتولاي
	الصين	السيد لي شونخوا
	غانا	نانا إفاه – أبنتنغ
	فرنسا	السيد لاكروا
	قطر	السيد البدر
	الكونغو	السيد غاياما
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيرس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ولكوت ساندرز
	اليابان	السيد شينيو
	اليونان	السيد فاسيلاكيس

جدول الأعمال

الحالة في البوسنة والهرسك

رسالة مؤرخة ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2006/810)

06-60813 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في البوسنة والهرسك

رسالة مؤرخة ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام (S/2006/810)

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالتين من ممثلي البوسنة والهرسك وفنلندا يطلبان فيهما دعوتهما إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وتمشيا مع الممارسة المتبعة، أعتزم، بموافقة المجلس، أن أدعو هذين الممثلين إلى الاشتراك في النظر في البند، دون أن يكون لهما حق التصويت، وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أرجو من رئيس المراسم أن يصطحب دولة السيد عدنان طرزيتش، رئيس مجلس وزراء البوسنة والهرسك، إلى مقعد على طاولة المجلس.

اصطُحب رئيس مجلس وزراء البوسنة والهرسك، السيد عدنان طرزيتش، إلى مقعد على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): بالنيابة عن المجلس، أرحب ترحيبا حارا بدولة رئيس مجلس وزراء البوسنة والهرسك، السيد عدنان طرزيتش.

بناء على دعوة من الرئيس شغلت السيدة لينتونين (فنلندا) المقعد المخصص لها في قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد كريستيان شفارز - شلنغ، الممثل السامي المكلف بتنفيذ اتفاق السلام المتعلق بالبوسنة والهرسك.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

أدعو الممثل السامي إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

أود أن استرعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2006/810 التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ موجهة من الأمين العام يحيل بها التقرير الثلاثين عن تنفيذ اتفاق السلام المتعلق بالبوسنة والهرسك. وأود أن استرعي انتباه أعضاء المجلس أيضا إلى الوثيقة S/2006/809، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ موجهة من الأمين العام، يحيل بها التقرير السابع عن بعثة الاتحاد الأوروبي العسكرية في البوسنة والهرسك.

وفي هذه الجلسة، سيستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية يدلي بها السيد ،كريستيان شفارز - شلنغ، الممثل السامي المكلف بتنفيذ اتفاق السلام المتعلق بالبوسنة والهرسك، وأعطيه الكلمة.

السيد شفارز - شلنغ (تكلم بالانكليزية): لقد خاطبت المجلس لأول مرة قبل ستة أشهر، بعد فترة قصيرة من تقلدي منصب الممثل السامي المكلف بتنفيذ اتفاق السلام المتعلق بالبوسنة والهرسك والممثل الخاص للاتحاد

الأوروبي للبوسنة والهرسك. وفي تلك المناسبة، أكدت على أهمية إسناد مزيد من المسؤولية إلى سلطات البوسنة والهرسك، وبينت النهج الذي أعتزم اتباعه لجعل استلام السلطات المحلية لمقاليد الأمور مبدءا توجيهيا للمجتمع الدولي، بغية تطبيع الحالة في هذا البلد وكفالة مضيه قدما صوب الاندماج في الإطار الأوروبي – الأطلسي.

وبعد ذلك بنصف عام، أود أن أناقش مع المجلس الحقيقة المعقدة المتمثلة في وضع ذلك المبدأ موضع التنفيذ. وسأبين كيفية سعينا إلى مساعدة البوسنة والهرسك على تحقيق الانتقال إلى ما هو أهم من التنفيذ لتحقيق الاندماج في الإطار الأوروبي – الأطلسي. وسأسلط الضوء أيضا على المجالات التي أحرز فيها تقدم والمجالات التي لم يحرز فيها، فضلا عما ينبغي معالجته من مسائل عالقة.

يغطي التقرير المعروض على المجلس الأشهر الستة الأولى من هذا العام ويختتم بقرار المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام إغلاق مكتب الممثل السامي في نهاية حزيران/يونيه ٢٠٠٧. وقد أثبتت التطورات منذ اتخاذ ذلك القرار مدى التحدي الذي ينطوي عليه استلام السلطات المحلية لمقاليد الأمور، مما ينبغي للمجلس التوجيهي أن ينظر فيه عندما سيستعرض قراره في وقت مبكر من السنة المقبلة، مع أخذه في الحسبان الحالة في البوسنة والهرسك والمنطقة بشكل عام.

إن واقع الحالة السائدة في البوسنة والهرسك اليوم غير مريح من نواح عديدة. فقد كان من الصعب على السياسيين البوسنيين المضي قدما في مسار استلام مقاليد الأمور وتفادي إغراء تحميل الخصوم السياسيين أو المجتمع الدولي المسؤولية عن عدم إحراز التقدم. وشعر مواطنو البوسنة والهرسك بالإحباط جراء بطء عملية الإصلاح. ولحسن الطالع، أظهرت جميع الأطراف في البوسنة والهرسك قدرا كبيرا من حسن النية. غير أن حسن النية، لسوء الطالع، ليس عاما، إذ حاول الانتهازيون استغلال مصاعب عملية الانتقال للعب على الوتر الحساس بإثارة مخاوف الشعب القديمة. وقد زاد ذلك المسألة عسرا على أولئك السياسيين الذين أقدموا على الاضطلاع بمسؤولية أكبر عن تسيير شؤون البلد وخدمة المواطنين. و يمكن للمرء أيضا أن يرى في بعض دوائر المجتمع الدولي أن الوقت لم يحن للتراجع وتسليم مقاليد الحكم. وقد نحتاج إلى مزيد من الوقت والصبر لإنجاز هذه العملية.

غير أنه على المجتمع الدولي، في هذه الأوقات الصعبة، أن يستمر بعزم في هذا المسار، ويواصل عملية تسليم المسؤولية بصورة تدريجية. ويجب ألا تتم على نحو متسرع يربك قادة البوسنة والهرسك ويجعلهم غير قادرين على استلام مقاليد الحكم. ولكن في الوقت ذاته، ينبغي ألا تنفذ بصورة بطيئة بحيث لا يستطيع قادة البلد تطوير إحساس بالمسؤولية عن الحالة في البوسنة والهرسك، وشعور مواز بالواجب إزاء المواطنين الذين انتخبوهم.

إن البوسنة والهرسك لمحظوظة من نواح عديدة إذ أن المسار السائرة فيه يتسم بالوضوح. وقد أتاح الاتحاد الأوروبي للبوسنة والهرسك وبلدان غرب البلقان إمكانية الانضمام إليه، مثلما فعل بنجاح كبير مع بلدان أوروبا الوسطى التي انضمت إليه عام ٢٠٠٤، فضلا عن بلغاريا ورومانيا، اللتين ستنضمان في العام المقبل. وإذا كانت هناك مسألة واحدة تتفق عليها غالبية الشعب في البوسنة والهرسك فهي أن مستقبل بلدهم يكمن في الانضمام إلى أوروبا. والأمر كذلك فعلا على الرغم من ادعاء القادة السياسيين في جمهورية صربسكا في بعض الأحيان أهم مستعدون للتضحية بمستقبل البوسنة والهرسك الأوروبي بدلا من التوصل إلى حلول توفيقية. وبالتالي، ينبغي أن يصبح احتمال الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي ذلك القوة المحركة لانتعاش

البلد. ويشكل الحافز على الإصلاح ضمانا لتحقيق الرفاه في المستقبل.

ولكي يتحقق ذلك، على السياسيين في البلد اتخاذ الخطوات اللازمة لبلوغ المعايير الأوروبية في مجالات الدولة والمجتمع المدني الرئيسية. وفي ذلك السياق، شرعت مؤسسات البوسنة والهرسك، بقدر عال من المهنية، في المفاوضات مع المفوضية الأوروبية بشأن اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب. وقد أبان المفاوضون البوسنيون عن قدرات هائلة في التفاوض بشأن الجانب الفني من الاتفاق - مما يشكل مؤشرا واعدا على قدرتهم على القيام طوال السنوات القليلة القادمة بما هو مطلوب ورغبتهم في ذلك، لاستكمال عملية الاندماج في الاتحاد الأوروبي.

واسمحوا لي أن أشيد بالدور الذي اضطلع به رئيس الوزراء عدنان تيرزيتش، الذي سيخاطب المجلس فور إنهاء بياني، وكبار المفاوضين، إيغور دافيدوفيتش وعصمان توبتشادجيتش.

غير أن الاتفاق ينطوي كذلك على جانب سياسي، كما أن الإصلاحات السياسية - التي تمثل شروطا مسبقة لاستكمال عملية اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب - قد توقفت. والعملية الموازية اللازمة لتنفيذ الإصلاحات العالقة لم تتم. فالسبب في توقف عملية الإصلاح من ناحية هو الحاجة الحتمية إلى فترة للتكيف والتأقلم مع مفهوم تسلم مقاليد الأمور، وتعزيز القدرة على وضعه موضع التنفيذ. ومن ناحية أخرى كذلك، توقفت العملية بسبب إجراء الانتخابات في ١ تشرين الأول/أكتوبر. وكان لا بد لإجرائها من تحديد فترة لتنظيم الحملة الانتخابية وإلقاء الخطب البلاغية التي ابتعدت كثيرا عن روح الحلول التوفيقية والتعاون لحل المشاكل الضرورية لإجراء إصلاحات معقولة بغية الوفاء بمتطلبات الاندماج الأوروبي - الأطلسي.

غير أنه من الواضح أن الإخفاق في استكمال وضع تشريع بخصوص البث الإذاعي العام، وعدم كفاية ما أحرز من تقدم في عملية سن قانون بشأن التعليم العالي، والتشريع اللازم للاستدامة المالية، أمور تجعل تقدم البوسنة والهرسك صوب الاندماج في أوروبا بطيئا.

ويتمثل أحد المتطلبات الهامة الرئيسية لاتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب في إعادة تشكيل هيكل الشرطة. ويلزم القيام بذلك من اجل أن تحرز البوسنة والهرسك تقدما صوب الاندماج مع الاتحاد الأوروبي، ويلزم القيام به في المقام الأول، من أجل مصلحة مواطني البوسنة والهرسك.

وثمة مديرية لإعادة تشكيل هيكل الشرطة تزاول العمل منذ كانون الثاني/يناير، ومن المقرر أن تنجز خطة للتنفيذ في نهاية هذا الشهر، على أساس ثلاثة مبادئ وضعتها المفوضية الأوروبية. وسيشكل تأمين اتفاق سياسي بشأن هذه الخطة اختبارا رئيسيا لقدرات المؤسسات المحلية على تولي الملكية. ولا تمثل إعادة تشكيل الشرطة والإصلاحات الأخرى أمورا متواضعة. فهي تمس صميم قدرة البوسنة والهرسك على التطور والنمو وعلى العمل بفعالية وعلى خدمة مواطنيها بشكل سليم.

والمجال الآخر الذي يمس صميم هوية البوسنة والهرسك، في الماضي والمستقبل، هو مجال الإصلاح الدستوري. ولقد وضع مشروع دايتون في عام ١٩٩٥ بغية إنهاء الحرب. ويجب أن يتطور للوفاء بمطلب إنشاء دولة قادرة على العمل ومستدامة ماليا وقادرة على الانضمام إلى المؤسسات الأوروبية - الأطلسية، وتكون دولة ديمقراطية مقبولة من جميع الذين يعيشون فيها بوصفها دولة شرعية.

واجتمع قادة الأطراف من جميع الجوانب بشكل منتظم خلال عام ٢٠٠٥ وأوائل عام ٢٠٠٦. وبعد مئات الساعات من الجلوس معا، ومناقشة ما يمكن التوصل إلى

توافق في الآراء بشأنه وما لا يمكن بعد التوصل إلى توافق في الآراء، تم الاتفاق في آذار/مارس على رزمة أولى من التعديلات الدستورية. وبالرغم من التأييد الواسع النطاق لرزمة العناصر تلك والتفاؤل بأن السياسيين في البوسنة والهرسك على استعداد لاتخاذ هذه الخطوة الأولى، فإن المبادرة فشلت - بمجرد صوتين - في الحصول على تأييد أغلبية الثلثين المطلوبة في البرلمان.

وشكل ذلك ضربة شديدة للذين جرؤوا على اتخاذ خطوة في الاتجاه الصعب ولكنه حيوي. كما أن النكسة استغلها لاحقا معارضو التعديلات الدستورية، الذي اختاروا الانسحاب من ما مثل عملية بناءة للتفاوض.

ومن المؤكد أن رزمة عناصر الإصلاح الدستوري اقل من أن تبلغ درجة الكمال. ولكنها تشكل خطوة أولى معقولة نحو إنشاء المزيد من الهياكل الوظيفية للدولة القادرة بشكل أفضل على الوفاء بالمعايير الأوروبية. كما أنها تمثل مستوى التوافق والتقدم الذي يمكن إحرازه في هذا الوقت. وهذا الواقع السياسي المعيب للتوافق على إحراز تقدم هو ما تعنيه الملكية. وذلك هو كيفية بناء مستقبل أفضل بشكل تدريجي. ولا توجد بدائل سهلة، ولا توجد حلول سياسية تبلغ درجة الكمال تلوح في الأفق. وعلى السياسيين في البوسنة والهرسك أن يتعلموا أن مثل تلك المسائل الهامة لا يمكن معالجتها إلا خطوة فخطوة، بضم جميع الجوانب معا في إطار العملية وتحديد الأمور التي يمكن التوصل إلى توافق في الآراء بشأنها والأمور التي لا يمكن التوصل إلى توافق في الآراء بشأنها، والاستفادة بأكبر قدر من المسائل التي يمكن المضي بها قدما بدلا من التركيز على المجالات التي لا يمكن أن يحرز فيها تقدم.

إن الأطراف التي اتفقت على تلك التعديلات للدستور أوفت حتى الآن بالتزامها. ونتيجة لذلك، تبقى هناك فرصة لعرض التعديلات على البرلمان المنتخب حديثا. وفي الواقع، فان مسألة الإصلاح الدستوري ستتصدر جدول الأعمال السياسي حالما يتم تشكيل الائتلافات والحكومات. وينبغي للمجلس أن يدرك أيضا أن من المحتمل أن يبقى قائما لفترة طويلة، نظرا لأن الرزمة الأولى من العناصر ليست سوى بداية لعملية طويلة الأجل تلتزم بدعمها أوروبا والولايات المتحدة على السواء.

والمسألة الأخرى التي لن تختفي هي مسألة التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة في لاهاي. وتظل حقيقة أن المشتبه بارتكابهم جرائم حرب مثل راتكو ملاديتش ورادوفان كاراديتش ما زالوا طلقاء بعد العديد من الأعوام تعوق عملية السلام وتؤدي إلى تقويض الثقة بسيادة القانون وتظهر عدم استعداد للتصدي لجرائم الماضي.

إن متطلبات استكمال تنفيذ السلام والاندماج في الاتحاد الأوروبي متطلبات واضحة. وتقع المسؤولية عن كليهما على عاتق البوسنة والهرسك.

وهذا يعود بنا إلى مسألة الانتقال. واعترافا بالتقدم الذي أحرز في البوسنة والهرسك خلال الأعوام الـ ١١ الماضية، تم في حزيران/يونيه اتخاذ قرار المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام بإغلاق مكتب الممثل السامي وبتوطيد دور أوروبا. وكعنصر رئيسي للمرحلة المقبلة، يقوم الاتحاد الأوروبي بتوطيد وجوده في البوسنة والهرسك بهدف مساعدة البلد على الطريق المؤدي إلى الاندماج مع الاتحاد الأوروبي باستكمال اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب وخاصة بتطوير دور الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي. وفي هذه الأثناء، فإن العديد من المسائل الصعبة، بما في ذلك خاصة إعادة تأهيل الأشخاص الذي أخرجهم أسلافي من الخدمة، يتعين تسويتها أمام مكتب الممثل السامي قبل إغلاقه.

وذلك يقودني إلى مسألة لم تتمكن الأمم المتحدة من تسويتها قبل إغلاق قوة الشرطة الدولية التابعة للمنظمة في البوسنة والهرسك عام ٢٠٠٢. وحينما تكلمت أمام مجلس الأمن في نيسان/أبريل، استرعيت الانتباه إلى محنة ضباط الشرطة الذين سحبت منهم القوة الدولية للشرطة شهادات الأهلية بدون إمكانية النظر في ذلك أو الاستئناف. وفي تلك المناسبة، قلت إنه ينبغي ألا نبشر بمبادئ سيادة القانون، والمسؤولية عن الإصلاحات والملكية، وفي نفس الوقت، نخالف هذه المبادئ في أنشطتنا بالذات.

ومنذ ذلك الوقت، عمل الموظفون التابعون لي بالترافق مع زملائهم على السواء في بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي ومؤسسات البوسنة والهرسك بغية المساعدة على تثبيت الحقائق ووضع مخططات عامة عملية استعراضية. وإضافة إلى ذلك، قام فريق من الخبراء بزيارة نيويورك مرتين هذا العام لتقديم تقارير إلى الأمانة العامة والفريق الأساسي للصياغة وبعثات الاتحاد الأوروبي.

واعتزم أن أواصل العمل بشأن هذه المسألة بالترافق مع سلطات البوسنة والهرسك. كما يسرني أن انظر في أي اقتراح تقدمه الأمم المتحدة. ولكنني، من الناحية القانونية والسياسية، غير قادر على تسوية هذه المسألة. والكرة في ملعب المجلس.

وأظل ملتزما بمبدأ الملكية ويحدوني الأمل في أن اشرف على ذلك الانتقال تمشيا مع الجدول الذي ذكرته. ولكنني أيضا أعترف بحكمة مجلس تنفيذ السلام وبحصافته في استعراض وتأكيد القرار الذي أصدره في حزيران/يونيه بان يغلق مكتب الممثل السامي بعد إجراء تقييم مفصل ومتأن في أوائل العام المقبل.

إن الكلام غير المسؤول الذي شاب الحملة الانتخابية ساعد على توليد مشاعر من عدم الأمن بين أجزاء من السكان. ويشكل ذلك مصدرا للقلق، مثله مثل العجز الذي يبدو على السياسيين في البوسنة والهرسك عن تسوية المشاكل في إطار الهياكل الدستورية القائمة لعدم وجود مشاركة دولية جريئة.

كما أن هناك شبح القرار بشأن المركز النهائي لكوسوفو يخيم على المنطقة بأكملها. وحتى لو لم يكن هناك، على وجه الدقة، صلة بين ذلك القرار والحالة في البوسنة والهرسك، فان لدى القرار إمكانية زعزعة الاستقرار لو تم تأخيره.

ومع ذلك، فإن الطريق إلى الأمام واضح. ولدى سياسيي البوسنة والهرسك فرصة لإظهار أن الانتقال يمكن أن يمضي وفقاً للجدول الزمني بأخذهم زمام المبادرة وسن وتنفيذ الإصلاحات الكثيرة المعلقة والعمل، بدعم دولي، من أجل بناء ديمقراطية أوروبية مزدهرة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد شفارز-شلنغ على إحاطته.

وأدعو الآن معالي السيد عدنان طرزيتش رئيس مجلس الوزراء في البوسنة والهرسك إلى مخاطبة المجلس.

السيد طرزيتش (البوسنة والهرسك) (تكلم بالبوسنية؛ والترجمة عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد): هذه ثالث وأخر مرة أخاطب فيها المجلس بصفتي رئيساً لمجلس الوزراء في البوسنة والهرسك خلال ولايتي الحالية التي تقترب من نهايتها. ولن يغطي بياني الفترة التي تناولها التقرير فحسب، ولكن أيضاً الأعوام الأربعة السابقة من ولايتي. وأريد أن أعرض على المجلس كل ما تم القيام به وكل ما حدث في بلدي خلال تلك الفترة، وكذلك بعض الدروس التي تعلمناها.

وهذا أمر أعتبره ذا أهمية للتطور الإيجابي للحالة في البوسنة والهرسك، وكذا لخبرة مجلس الأمن في التدخل

الدولي. ولن أتعرض للمسائل التي تناولها الممثل السامي في تقريره، ولكن سأحاول تقديم نهج مختلف وتفسيرات مختلفة للأحداث التي وقعت في البوسنة والهرسك.

كان مكتب الممثل السامي، قبل أربعة أعوام، الهيئة الوحيدة التي تعد القوانين والعمليات السياسية في بلدي وتتحكم فيها. وكان لديها صلاحية وقف أو عزل أي شخص يثبت أنه يعوق تنفيذ اتفاق دايتون للسلام. وخلف النصر الانتخابي للقوميين – كما يسمينا – أو بالأحرى يصمنا – المجتمع الدولي – شعوراً بخيبة الأمل ونفوراً هائلاً بين أصحاب المصلحة الدوليين. ورغم ذلك، وعلى أساس الوعود الانتخابية لجميع الأحزاب، ثبت أن بإمكاننا أن نتجمع حول منهاج واحد للعمل. وتضمن ذلك المنهاج الآفاق الأوروبية – الأطلسية للبوسنة والهرسك – عضويتنا المستقبلية في الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي. وهذه هي الأولوية رقم واحد للحكومة. وبصفتي أول رئيس لمجلس الوزراء لا تسري عليه قاعدة المناوبة، عرضت البرنامج على الحكومة وعلى المواطنين، وكذلك على أصحاب المصلحة الدوليين، ممثلين في مكتب الممثل السامي.

وكان من بين أكبر العقبات التي واجهناها آنذاك التشكك السائد في قدرتنا على أن نكون جزءاً من هذا العملية. وبعد ذلك بمدة قصيرة، وجدنا ثمرة تصميمنا في مؤتمر قمة الاتحاد الأوروبي في سالونيكا. وكان ذلك حدثاً تاريخياً بالنسبة لنا، حيث أكد الاتحاد الأوروبي وجود المنظور الأوروبي بالنسبة لنا ولبلدان المنطقة الأخرى على السواء. وكان ذلك الضوء الأخضر بمثابة حافز هائل لنا في جميع جهودنا التالية.

تواجه أي محاولة لتحقيق الإصلاح مقاومة، لا محالة، بمجرد إعلان الحكومة عنها. ويشكل إصلاح قطاع الدفاع وأجهزة المخابرات وإدارتي الجمارك والضرائب، وكذلك إعادة هيكلة الشركات وإلى أخره، كابوساً حقيقياً لأي رئيس وزراء. إنه أمر يأتي على رأس الأمور التي لا يتمنى المرء أن تحدث خلال ولايته. غير أن ما قمنا به في البوسنة والهرسك لا سابقة له في أي مكان من العالم. فقد أقدمنا على المهمة بدون تردد وفتحنا الباب لتنطلق جميع الشرور. وانضمت حكومات الكيانات إلى حكومة الدولة في هذه ”المهمة المستحيلة“ وبدأنا بتعديل قوانيننا لتتماشى مع القواعد والمعايير الدولية، لاسيما تلك السارية في الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي.

وجرى الاعتراف بتفانينا. فأولاً، منحتنا دراسة جدوى صادرة عن الاتحاد الأوروبي في نهاية عام ٢٠٠٣ تقييماً إيجابياً. وحددت دراسة الجدوى الشروط التي يتعين أن نستوفيها لبدء المفاوضات بشأن اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب. وبعد تلقي الدراسة، قمنا أولاً بخفض المدة المتصورة لضمان الامتثال من ١٢ شهراً إلى ٦ أشهر. وأصدرنا خلال تلك الفترة ٤٦ قانوناً جديداً وأنشأنا ٢٧ مؤسسة جديدة على مستوى الدولة، لاستيفاء شروط الاتحاد الأوروبي في ١٦ مجالاً محدداً.

وأنا فخور، على وجه خاص، بأن أياً من هذه القوانين لم يعلن أو يفرض من قبل الممثل السامي – كما كان الحال من قبل. وعدد القوانين التي تم إقرارها لافت. غير أنه، ليتسنى فهم مدى النجاح الذي تحقق بصورة كاملة، ينبغي للمرء أن يدرك أن النجاح الحقيقي تمثل في جعل هيئات الدولة تقوم بوظائفها لكي يتسنى للدولة ممارسة ولايتها وسلطاتها في المجالات الرئيسية.

ولوضع أعضاء المجلس في صورة ما تم إنجازه: فقد أقمنا حيزاً اقتصادياً واحداً اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير وفرضنا معدلاً واحداً لضريبة القيمة المضافة، وقضينا بالتالي على جانب كبير من ”الاقتصاد الخفي“. وزادت ميزانيتنا

زيادة فاقت جميع التوقعات. واستمر الاستثمار المباشر الأجنبي في التزايد خلال العامين الماضيين وحقق ناتجنا المحلي الإجمالي رقماً قياسياً على مستوى المنطقة وسجل معدل نمو لا يُصدق بلغ ٦ في المائة. وفضلاً عن ذلك، قمنا بتوحيد أجهزة المخابرات القائمة ولذلك فهي تعمل الآن، وللمرة الأولى في التاريخ، تحت رقابة برلمانية صارمة، تماشياً مع المعايير الأوروبية. كما استوفينا جميع المعايير التقنية المطلوبة للانضمام إلى الشراكة من أجل السلام مع منظمة حلف شمال الأطلسي. غير أن ذلك لم يشمل الشرط السياسي.

أما فيما يتعلق بالإصلاح الدفاعي، فقد نجحنا في إدماج جيشي ووزارتي دفاع الكيانين وأوجدنا سلسلة واحدة للقيادة مع إخضاعهما للمراقبة البرلمانية. وفضلاً عن ذلك، تعين علينا خفض عدد القوات بواقع الثلث.

وأنشأنا، من خلال عملية إصلاح قضائي، مكتب المدعي العام ومحكمة البوسنة والهرسك. وشكلنا هيئة تُسمى المجلس العالي للقضاء والادعاء، مسؤوليتها ضمان حكم القانون في جميع أنحاء البلاد. ونحن أول بلد في المنطقة يستوفي المعايير الدولية للتعامل مع قضايا جرائم الحرب. وتعمل دائرة جرائم الحرب بما يتماشى مع أفضل المعايير والممارسات الدولية، وتولت النظر في العديد من القضايا التي كان من المقرر أصلاً أن تُنظر في لاهاي.

باختصار، تمكنت البوسنة والهرسك خلال ثلاث سنوات ونصف من تحويل نفسها من بلد يشق طريقه بجهد تحت وطأة الصراع – من بلد ذي مستقبل مجهول شغله الشاغل بطء وعدم كفاية تنفيذ اتفاق دايتون للسلام – إلى بلد يمتلك قدرات جديرة بالثقة وقد شرع في عملية لتحديد علاقته التعاقدية مع الاتحاد الأوروبي.

ومكن مجلس الوزراء برئاستي مواطني البوسنة والهرسك والمجتمع الدولي بأسره من الاحتفال بعام ٢٠٠٥ ليس لمجرد إحياء الذكرى العاشرة لأكبر مذبحة على أرض أوروبية – الإبادة الجماعية في سربرينيتشا – أو الذكرى العاشرة لانتهاء الحرب في البوسنة والهرسك بتوقيع اتفاق دايتون للسلام، ولكن أيضاً باعتباره العام الذي أسدلنا فيه الستار على حقبة دايتون التي عانينا فيها من رُهاب الاحتجاز وبدأنا عصراً جديداً، عصر بروكسل للبوسنة والهرسك، ببدء مفاوضات اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب رسمياً مع الاتحاد الأوروبي.

وشهدت العمليات التي قمنا بها خلال فترة تتجاوز الثلاثة أعوام صعوداً وهبوطاً. لكن مكمن القوة الرئيسي، الذي حافظ على النجاح حتى النهاية، كان التعاون بين حكومة الدولة وحكومتي الكيانين. ويتمثل التحدي الأكبر الآن في الحكومة الثالثة – حكومة جمهورية صربسكا. فبدلاً من أن تنضم تلك الحكومة للزخم المستمر في استيفاء معايير اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب، تقوم بوضع العقبات أمام جميع عمليات الإصلاح. واتخذت قراراً انفرادياً بالانسحاب من جميع الاتفاقات المبرمة سابقا، وتواصل التهديد باستعادة جميع الولايات القضائية للكيان التي تم نقلها إلى الدولة. إن انتهاجهم سلوك وضع العراقيل وعدم احترامهم للالتزامات المعتمدة والمتفق عليها، وحملتهم المتغطرسة والعدوانية للتخلص من كل من يخالف رأيهم، والتي كثيرا ما تتخذ شكل الانتهاك الصارخ للعديد من القوانين، كل ذلك أدى إلى تغيير جذري في المناخ السياسي في البلد. وقد تحدوا المجتمع الدولي وسخروا منه ومن ممثليه. وبعد أن أصبح النجاح وشيكا وأصبحنا قاب قوسين أو أدنى من خط النهاية، وبعد سنوات من التقدم في المسار الصحيح، تمكنوا خلال أقل من شهرين من تعريض كل ما تم إنجازه للخطر.

والتقرير الذي قدمه السيد شفارز – شلنغ كان تفصيليا، ولكن لا بد لي من القول إنه اتسم بصبغة دبلوماسية أكثر مما ينبغي. فقد تم تعطيل جميع العمليات

الإيجابية في البلد من جانب حكومة جمهورية صربسكا. وأتردد كثيرا حينما أقول كل ذلك، حيث أن تجربتي السابقة دلت على أن المجلس لن يأخذ كلامي على محمل الجد كما ينبغي، لو أنه لم يسمع الرسالة ذاتها من الممثل السامي. ولكن أجد لزاما علي أن أشاطركم مشاعر الإحباط. وهذا من واجبي بصفتي رئيسا للوزراء. ويبدو أن المجتمع الدولي ومكتب الممثل السامي قررا تجاهل تلك التهديدات. فهما يعتبران الكلام عن النوايا الانفصالية أنه مجرد كلام ''غير مؤذ''.

ومن غير المفهوم بالنسبة لي أن المجتمع الدولي لم يقف على حقيقة السيناريو الذي تم إعداده في بلغراد والذي تصادف بدقة مع الانتخابات في البوسنة. وتحاول حكومة جمهورية صربسكا، ورئيس وزرائها عرقلة التقدم في البوسنة والهرسك حتى تصبح صربيا جاهزة مرة أخرى للعودة إلى التفاوض على اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب والوفاء بالتزاماتها. ومع أنني أتمنى بإخلاص لجيراننا في الشرق كل النجاح في عملية إضفاء الطابع الديمقراطي والاندماج الأوروبي، حيث سيكون ذلك إيجابيا بالنسبة لبلدي، إلا أنه من غير الواضح على الإطلاق الآن متى ستتخذ صربيا خطوة حاسمة إلى الأمام.

ومن الواضح أن المجتمع الدولي على استعداد للتسامح إزاء هذا النوع من الكلام طالما أنه مجرد كلام، على حد قولهم، متجاهلين حقيقة أن الكلام يخلق المناخ الذي يهيئ بيئة سيكون من الصعب أكثر فأكثر التخلص من أضرارها. إن كل يوم له أهميته بالنسبة لمستقبل البوسنة والهرسك، وأنا أعارض بشدة الاستمرار في إضاعة الوقت. وحكومة جمهورية صربسكا ورعاتها السياسيون يدركون ذلك ويحاولون تعطيل أي يوم يمكنهم تعطيله. وفي هذه الأيام، وبعد الانتصار المطلق لتحالف الديمقراطيين الاجتماعيين المستقلين في الانتخابات التي جرت في جمهورية صربسكا، يستمرون في وضع العراقيل ويستخدم رئيسهم دوديك الآن عبارات التهديد والابتزاز التي كنت آمل أننا تجاوزناها نهائيا في التسعينات.

ومع المجازفة بأن أفقد انتباه المجلس في هذه المرحلة، لا بد لي من إضافة ملاحظة أخيرة. إنها سياسة التعاطف الصامت من جانب صربيا، التي ''خسرت'' الجبل الأسود، كما يدعون، ولأنها على وشك أن ''تخسر'' كوسوفو، فهي تمكّن بشكل مباشر من تدمير البوسنة والهرسك. وهذه الحالة على وشك أن تزداد تعقيدا بسبب قرار مجلس تنفيذ السلام بإغلاق مكتب الممثل السامي. وعمليات الإصلاح المشار إليها أعلاه، والاحتمال الحقيقي لتوقيع اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب مع الاتحاد الأوروبي، دفعانا في الواقع إلى بدء التفكير في تحويل مكتب الممثل السامي إلى مكتب الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي، الذي لن يقيم أنشطته على أساس إطار دايتون الذي تعتريه النواقص وضيق الأفق، بل على أساس برنامج تحقيق الاستقرار والانتساب إلى الاتحاد الأوروبي في آخر المطاف.

ويعلم المجلس بأني كنت من أشد المطالبين بأن يتولى المسؤولون المحليون المسؤولية. وطالبت كذلك بإدخال تعديلات على الولايات الدولية في بلدي حتى لا تتجاوز حدود التدخل الأجنبي اللازم. وبالتالي، أرجو أن تأخذوا كلامي على أنه محايد وغير متحيز. فهذه مسألة خطيرة، ومستقبل بلدي على المحك. وبرهنت التطورات خلال الأشهر القليلة الماضية وما زالت تبرهن على أن توقيت إلغاء مكتب الممثل السامي يشكل خطأ فادحا.

ويجب ألا يبدأ تحويل مكتب الممثل السامي إلى مكتب الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي حتى نتأكد أن البوسنة والهرسك وحكومتها الجديدة على استعداد كامل للتوقيع

على اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب، أي على استعداد لتلبية الشروط المتوقعة.

وستكون هذه المرحلة الاختبار الأخير للنضوج السياسي للبوسنة والهرسك، ولاستعدادها للاضطلاع بعمليات هامة بنفسها. وإذا لم نتمكن في هذه المرحلة من الامتثال لهذه المعايير، أليس واضحا أن الحالة السياسية في البلد قد بلغت مرحلة من الحرج بحيث أصبح فيها وجود الممثل السامي ضروريا؟ ويجب أن نتجنب الوقوع في أخطاء بشأن هذه المسألة. وإذا وقعت تلك الأخطاء، سيكون لها مفعول عكسي، وسنجازف بتعريض البعثة بأسرها والإنجازات السابقة لمكتب الممثل السامي للخطر.

وأود أيضا أن أطلب إلى المجلس أن ينظر في حقيقة أن توقيع اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب سيوفر أرضية قانونية وإطارا لوجود الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي ولتنفيذ ولايته على أراضينا. وبدون ذلك، سنجعل الممثل الخاص في وضع حيث يعمل في فراغ قانوني، مثلما فعلنا في التسعينات مع بعثة الرصد التابعة للاتحاد الأوروبي. ولا نرغب في أن نشهد تكرارا لذلك الوضع.

إن الانتخابات تشكل على الدوام تحديا للديمقراطية. وهي اختبار للنضج السياسي وللمجتمع ككل. وقد قامت دولة البوسنة والهرسك للمرة الأولى، في شهر تشرين الأول/أكتوبر، بتمويل وتنظيم الانتخابات العامة، معتمدة كليا على نفسها، وكان ذلك مصدر رضا بالنسبة لنا.

وعلى ضوء بعض التحديات التي أشرت إليها سابقا، من الضروري تشكيل الحكومة الجديدة في أسرع وقت ممكن بغية المضي قدما نحو الاندماج الأوروبي – الأطلسي، وهو ما يرغب به كل مواطني البوسنة والهرسك وجميع بلدان المنطقة. وأعتقد كذلك أن الرسائل التي يوجهها حلفاؤنا الدوليون ينبغي أن تعكس هذه الحقيقة.

ولا يسعني أن أنهي بياني بدون العودة إلى مسألة ناقشناها مرارا عديدة في الماضي، وأعني الخطأ والظلم اللذين ارتكبا بحق أفراد الشرطة البوسنيين من جانب قوة الشرطة الدولية التابعة لبعثة الأمم المتحدة. فقد حرم هؤلاء الأفراد من حقوق الإنسان الأساسية عندما لم يسمح لهم بتقديم التماس ضد قرار القوة الصادر بحقهم أمام محكمة أو هيئة أخرى ذات صلة. وعلى أساس الأنشطة التي اضطلعنا بها حتى الآن والتي حظيت بدعم الممثل السامي، أعتقد أننا نتفق جميعا على أن حرمان الناس من حقوق الإنسان يشكل سابقة خطيرة تمس بالمجتمع الدولي في إطار التزامه العام بضمان سيادة القانون ومبادئه في البوسنة والهرسك، ولا سيما في ضوء المبادئ التي نادت بها الأمم المتحدة على مدى أكثر من ٦٠ عاما. ومع ذلك، أعتقد أننا اقتربنا من الحل. ولا يسعني إلا أن أطلب إلى المجلس أن يسهل عملية إيجاد حل سريع لهذه المسألة.

وآمل أن يأخذ مجلس الأمن بياني اليوم بعين الاعتبار، وأن تأذنوا لي، السيد الرئيس، بالإعراب عن تقديري للطاقات التي يوظفها السيد كريستيان شفارز – شلنغ في أولويات التنفيذ، وأن أشكركم على التعاون الذي شهدناه خلال السنوات الأربع الماضية من ولايتي.

السيد شربك (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): يرحب وفد بلدي بمشاركة رئيس مجلس وزراء البوسنة والهرسك، السيد عدنان تيرزيتش، في هذه الجلسة لمجلس الأمن.

ونعرب عن تقديرنا للممثل السامي في البوسنة والهرسك، السيد شفارز – شلنغ، على إحاطته الإعلامية الشاملة لمجلس الأمن حول آخر التطورات في البوسنة والهرسك خلال المرحلة الحالية من تنفيذ اتفاق السلام. وعلى مدى أكثر من عشر سنوات، أثبتت اتفاقات دايتون

أنها وسيلة فعالة للمحافظة على الاستقرار، وأنها أساس للعملية الشاملة لعودة الحياة الطبيعية إلى البوسنة والهرسك. وتشمل استعادة الحالة الطبيعية بصفة خاصة المسألة ذات الأولوية المتمثلة في تعزيز مناخ الثقة والحوار البنّاء بين شعوب البوسنة، والبحث الدؤوب من جانب الأطراف البوسنية نفسها عن حل مقبول لدى الجميع يرتكز على قيام البوسنة والهرسك الديمقراطية والمستقلة، بوصفها دولة موحدة ومتعددة الأعراق ومؤلفة من كيانين، وتضمن المساواة لشعوبها الثلاثة.

لقد قيمنا عمل السيد شفارز - شلنغ بصفته ممثلا ساميا. ونلاحظ توازن نهجه فيما يتعلق بمصالح الأطراف البوسنية وتركيزه على توصل تلك الأطراف إلى حلول وسطية قائمة على الحوار البناء. ونتطلع إلى مواصلة الممثل السامي التزامه بهذا المسار. وسنعمل ما بوسعنا لتأييد مسار السيد شفارز - شلنغ بشأن عدم تطبيق صلاحيات بون ولتحقيق تقدم في برنامج بروكسل.

ومن الأهمية بمكان أن نواصل القيام ما بوسعنا لتحريك الآليات السياسية والدبلوماسية فيما يتعلق بتعاون الأطراف البوسنية مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. ونثمن أيضا جهود الممثل السامي في دعم مواصلة الإصلاحات في البوسنة والهرسك. ولا نرى مشكلة في أن هذه الإصلاحات لا تسير بالسرعة التي نرجوها. ونحن مقتنعون بأننا بمواصلة الإصلاحات ينبغي أن ننطلق، قبل كل شئ، من الحقائق الموجودة في البلد وأن نزن كل خطوة بدقة متزايدة مراعين مصالح جميع الأطراف البوسنية.

ويلاحظ وفدي أن الانتخابات التي أجريت في البوسنة والهرسك في شهر تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام كانت ناجحة بصورة عامة و لم يكن في الإمكان تجنب جميع الصعوبات. ونحن مقتنعون بأن الممثل السامي، عن طريق سعيه للتغلب على تلك الصعوبات، سيواصل في المستقبل، نظرا لهشاشة الوضع، عمله بكثير من الحذر وسيزن بدقة كل خطوة يقوم بها.

إننا ندعم زيادة تعزيز الإصلاحات السياسية والاقتصادية في البوسنة والهرسك والنقل الفوري إلى الأحزاب البوسنية مسؤولية إدارة شؤون بلدها آخذين كذلك بعين الاعتبار الموعد المحدد لإغلاق مكتب الممثل السامي. وفي ذلك الصدد، نطالب بزيادة بذل الجهود في هذا المجال.

وننظر كذلك بإيجابية إلى نهج السيد شفارز - شلنغ للعمل الوثيق مع الأمم المتحدة لحل ما يسمى بمشكلة إلغاء شهادات أفراد ضباط الشرطة. ونحن على استعداد للنظر بإيجابية إلى المقترحات بشأن الخيارات المحتملة لحل تلك المشكلة، التي ينبغي أن تكون على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وأن تبقى في الإطار القانون الدولي - أولا وقبل كل شيء في إطار ميثاق الأمم المتحدة.

وروسيا، بوصفها عضوا في المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام، ستواصل العمل مع الممثل السامي للقيام بدور بناء وفعال لتسهيل العمليات الدولية في البوسنة والهرسك. وذلك العمل سيدعم الجهود التي تبذلها قيادتها لتحقيق عودة الوضع في البلد إلى طبيعته بصورة شاملة وذلك لمصلحة ضمان الاستقرار في منطقة البلقان على المدى البعيد.

السيد فاسيلاكيس (اليونان) (تكلم بالانكليزية): هذه هي المرة الأولى التي أخاطب فيها المجلس هذا الشهر، ولذا يسعدني، أيما سعادة سيدي، أن أتمنى لكم النجاح في توليكم مهام رئاسة مجلس الأمن في شهر تشرين الثاني/نوفمبر. ولا بد أن أؤكد دعم بلدي التام لكم.

وأود كذلك أن أتقدم بالشكر إلى السفير أوشيما وفريقه للقيادة الرائعة لأعمال المجلس الشهر الماضي خلال أوقات صعبة.

وأود أن أرحب ترحيبا حارا برئيس الوزراء عدنان تيرزتش وأشكره على بيانه. وأود أن أرحب كذلك مرة أخرى بالممثل السامي شفارز – شلنغ وأشكره على عرضه المستفيض عن الحالة في البوسنة والهرسك .

إن اليونان تؤيد تمام التأييد البيان الذي سيدلي به لاحقا الممثل الدائم لفنلندا نيابة عن الاتحاد الأوروبي.

لقد شرح الممثل السامي في تقريره الأول هذا لمجلس الأمن كيف ينظر إلى ولايته وأهدافه في البوسنة والهرسك في الفترة القادمة نظرا للأوضاع الراهنة وللحالة على الأرض. فهو يؤمن عن حق بأن الوقت قد حان لتكثيف عملية الانتقال في البلد. ويشرح دوره الاستشاري والإشرافي أثناء اضطلاع البلد بالملكية والمسؤولية التامة وأيضا كونه مدافعا باسم المواطنين عن أولوياتهم الرئيسية. ونحن نؤيد ذلك التوجه تماما. لقد حان الوقت كي تنجز البوسنة والهرسك انتقالها المنتظر وأن تسعى بدينامية نحو مستقبلها ضمن الأسرة الأوروبية – الأطلسية.

لدي بعض الملاحظات على تقرير الممثل السامي وبيانه. إن إجراء الانتخابات الأخيرة، على نحو مرض دلالة طيبة على تزايد نضج المجتمع والمؤسسات. ونأمل أن تتشكل حكومة مستقرة في المستقبل القريب. لكن ما زال الطريق أمام البوسنة والهرسك طويلا نوعا ما وليس باستطاعتها إضاعة المزيد من الوقت. وكما وصف الممثل السامي بإسهاب، أرخت فترة ما قبل الانتخابات بعبئها الكبير لمنع الإسراع في إحراز التقدم..

لكن مع الأسف، فبعد النجاح الأولي الذي تحقق في شهر آذار/مارس الماضي، لم يعتمد البرلمان رزمة الإصلاحات الدستورية. والأسوأ من ذلك أن هذه القضية قد أحدثت استقطابا في الحياة السياسة بصورة كبيرة بدل أن يوحد الدستور الجديد الناس في جهودهم لبناء بلد أفضل.

ومما دعا إلى الأسف وإضاعة الوقت والجهود أن تعقيد تلك القضية والجو الذي كان سائدا في الحملة الانتخابية سببا الإبطاء في إنجاز الإصلاحات الهامة التي أشار إليها السيد شفارز – شلنغ.

وأنا متأكد أن السلطات البوسنية تعرف تماما ما الذي ينبغي عليها عمله وكيف يتم ذلك. إن إعادة تنظيم الشرطة وإتمام إصلاح الإذاعة العامة والتعاون الكامل مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة مجرد ثلاثة شروط رئيسي مسبقة لإحراز المزيد من التقدم في المفاوضات بخصوص إبرام اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب. وبالطبع هناك المزيد الذي ينبغي عمله. يجب الإسراع من جديد في وتيرة الإصلاحات الاقتصادية وتقليل النفقات العامة؛ ويجب أيضا مواصلة الإصلاحات الإدارية. أما قضية الإصلاحات التعليمية فهي أساسية لوضع جميع الخطط لمستقبل البوسنة والهرسك؛ ويجب استئناف إحراز تقدم في توحيد إدارة مدينة موستار؛ وضمان الالتزام التام بقرارات مجلس حقوق الإنسان، وهذا غيض من فيض الأولويات الرئيسية.

ولعل أول ما يمكن أن تقوم به قيادة البوسنة والهرسك والمؤسسة السياسية هو الاعتراف والإقرار بأن إنجاز الإصلاحات هو السبيل الوحيد لتحقيق التحول التام للبلد. ومع أن ذلك يتطلب جهودا مضنية وتضحيات من جميع الأطراف، غير أنه سوف يعزز في نهاية المطاف البوسنة والهرسك بوصفها بلدا مستقرا وديمقراطيا.

وإلغاء شهادات ضباط الشرطة قضية مفتوحة أخرى. إننا نؤيد بصورة كاملة الجهود التي يبذلها الممثل السامي لحلها، ونأمل أن يتم قريبا إحراز تقدم فيها. إن

انفتـاح العقـول ضـروري ويجـب إظهـاره. ونأمـل أنـه بعـد الاتصالات الأخيرة بين فريق الممثل السامي والأمانة العامة سنقترب من التوصل إلى حل لتلك القضية. وكما قلت إن انفتاح العقول ضروري. إنه لأمر حسن أن نجد حلا لقضية أخرى معلقة من الماضي وأن نثبت أن المجتمع الدولي يرغب في أن يتـصرف بتراهـة وموضـوعية وأنـه قـادر علـى القيـام بذلك.

الـسيدة سـاندرز (الولايـات المتحـدة الأمريكيـة) (تكلمت بالانكليزية): ترحب الولايات المتحدة اليوم بالسيد شـفارز – شـلنغ في مجلـس الأمـن وكـذلك بـرئيس الـوزراء تـيرزش. إننـا نقـدر العمـل الهـام جـدا الـذي يقومـان بـه في البوسـنة والهرسـك ولأنـه هـام جـدا نـود أن نعـرض أفكارنـا بخصوص الحالة هناك.

فيما يتعلق بالانتخابات وتشكيل الحكومة في البوسنة والهرسك، رحبـت الولايـات المتحـدة بـإجراء الانتخابـات في ١ تـشرين الأول/أكتـوبر، لكـن خـاب أملنـا بـسبب التعـصب الـوطني الـذي ظهـر أثنـاء الحملـة الانتخابيـة. إننـا نطلـب إلى الزعمـاء المنتخـبين الجـدد أن يتخلـوا عـن ذلـك التعـصب الانقسامي وأن يشكلوا حكومة في أقرب وقت ممكن لتسير قـدما بالإصـلاحات الـسياسية والاقتـصادية وفي مجـال الـدفاع وسيادة القانون المطلوبة بصورة عاجلة.

أما بشأن الإصلاحات الدستورية، فإن لـدى البوسـنة والهرسـك دسـتورا أوجدتـه الحاجـة إلى إنهـاء الحـرب ولـيس الحاجـة الإداريـة والاسـتدامة الماليـة والتنميـة الاقتـصادية والاجتماعيـة. وهنـاك حاجـة إلى الإصـلاحات الدسـتورية للإسـراع في تحقيـق تقـدم نحـو مؤسـسات الاتحـاد الأوروبي والمؤسسات الأوروبية – الأطلسية. وتحـث الولايـات المتحـدة على الاعتماد المبكر لرزمة التعديلات الدستورية التي اتفقـت عليهـا سـتة أحـزاب سياسـية في آذار/مـارس. وتحظـى هـذه الرزمة بدعم دولي واسع، ومن شأنها إقامة بنى حكومية أكثر فعاليـة لتكـون أكثـر قـدرة علـى تلبيـة احتياجـات الـشعب البوسني ومواءمة المعايير الأوروبية – الأطلسية.

وتعتـبر هـذه الإصلاحات الخطوات الأولى في عملية أبعد مدى. والولايات المتحدة ملتزمة بدعم المرحلة المقبلة من الإصلاحات فور إنجاز هذه المرحلة.

وفيما يتصل بانتقـال مكتـب الممثـل الـسامي، نواصـل تأييدنا للمهلة الممنوحة لإغلاق هذا المكتب في حزيران/يونيه ٢٠٠٧، ونرحب برغبة الاتحاد الأوروبي في إنشاء بعثة تمثيلية خاصة للاتحاد الأوروبي. ونعتقد أنه بعد مضي أكثر مـن عقـد على تحقيق السلام وإصلاحات بناء الدولة، أصبح البوسـنيون قـادرين علـى الاضـطلاع بمـسؤولية أكـبر نحـو مـستقبل هـذا البلد.

إننـا ملتزمـون بإعـادة النظـر في قـرار مجلـس الهيئـة التوجيهيـة لتحقيـق الـسلام بـإغلاق مكتـب الممثـل الـسامي في شـباط/فبرايـر المقبـل، آخـذين في الاعتبـار الوضـع في البوسـنة والهرسـك ومـسائل إقليميـة أخـرى. لكننـا لا نعتقـد أن عـدم التقـدم في الإصـلاح مـبرر كـاف لتـأخير عـودة الـسيادة إلى الشعب البوسني.

علـى صـعيد إصـلاح جهـاز الـشرطة وتكامـل الاتحـاد الأوروبي، نقدم الدعم الكامل لهذا الاتحـاد ولمـشاركة مكتـب الممثـل الـسامي في إصـلاح جهـاز الـشرطة، ونـثمن دور قيـادة المكتب في هذا الشأن.

والتوقيـــع علـــى اتفـــاق الاتحـــاد الأوروبي لتحقيـــق الاسـتقرار والانتـساب مـع البوسـنة والهرسـك هـو مـن أفـضل السبل لضمان مواصلة هذا البلد تنفيـذ الإصـلاحات الـسياسية وسواها لتحقيق مستقبل قوي ومستقر.

أخيرا، تبقى الولايات المتحدة ملتزمة بالعمل مع مجلس الأمن ومكتب الممثل السامي للوصول إلى حل لمسالة إلغاء الشهادات لأفراد الشرطة.

السيد ماتولاي (سلوفاكيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي في البداية بأن أنضم إلى المتكلمين السابقين في توجيه الشكر إلى السيد شفارز - شلنغ على إحاطته الإعلامية الشاملة حول التطورات الراهنة في البوسنة والهرسك. وبالنيابة عن وفدي، أود أن أرحب بالسيد تيرزيتش، رئيس الوزراء الحالي للبوسنة والهرسك.

تؤيد سلوفاكيا البيان الذي سيلقيه ممثل فنلندا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي في وقت لاحق من هذا الصباح.

أود الإعراب عن دعمنا المتواصل للممثل السامي والممثل الخاص للاتحاد الأوروبي، ولمشاركة مكتبه في الجهود الجارية لتعزيز الائتمان وبناء الثقة، فضلا عن تعميق الشعور بالمسؤولية فيما بين الطوائف من خلال قدر كبير من دعم الملكية المحلية. وإنا نرحب بالإرادة المعلنة للسيد شفارز - شلنغ بأن يكون مستشارا أكثر منه منفذا، مع أننا نظن أن الوضع الدستوري الحالي لا يسمح بالتخلي الفوري عن سلطات بون المنبثقة عن المجتمع الدولي. لذا، نعتقد أن تنفيذ التعديلات الدستورية حيوي للمزيد من التطورات الإيجابية التدريجية على هذا الصعيد. وفي هذا السياق، تدعم سلوفاكيا قرار مجلس تحقيق السلام بإغلاق مكتب الممثل السامي بحلول نهاية حزيران/يونيه ٢٠٠٧، ونعتقد أن الاستعراض المقبل سيؤكد هذا القرار في شباط/فبراير ٢٠٠٧.

وفي هذا الصدد، نرى أنه من الضروري رفض أية تكهنات تحاول أن تقيم علاقة بين الوضع الراهن في البوسنة والهرسك ونتائج عملية مركز كوسوفو في المستقبل.

إننا نشارك الاتحاد الأوروبي والممثل السامي تقييمهما للإجراء السلمي والمنظم للانتخابات العامة في تشرين الأول/أكتوبر. ونتطلع إلى تشكيل الحكومة الجديدة في الوقت المناسب، كما نشجع جميع أصحاب المصلحة على المشاركة في المناقشات السياسية الداخلية بروح تسهم في تعزيز المنظور الأوروبي - الأطلسي للبلد. ونحن نؤكد على فوائد الحوار المباشر والحاجة إليه بين الممثلين العامين للكيانات، باعتباره يثبت مستوى من النضج لدى المؤسسات الديمقراطية في هذا البلد الذي لا يزال يغالب مسائل ناجمة عن تطوره التاريخي العنيف. ومع ذلك، نعتقد أن الإرادة السياسية وتفهم الحاجة إلى القيام بالإصلاحات، المتكافئان في الأهمية بالمنظور الأوروبي، سيسودان لاحقا.

إن الشرط المسبق لإتمام ناجح للمفاوضات مع الاتحاد الأوروبي حول اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب واضح تماما: إنه التعاون الكامل مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وقد علمت سلوفاكيا بما أعلنه مؤخرا بعض المسؤولين، فضلا عن بعض الممثلين الدوليين، أنه ليست هناك أية معلومات تفيد بوجود متهمين بجرائم حرب معروفين على أراضي جمهورية صربسكا.

ونود الإقرار بالحاجة إلى التقدم نحو إصلاح جهاز الشرطة. ومن جهة أخرى، ندرك أن هذه المسألة تنطوي على أثمن إنجاز في زمن السلم في البوسنة والهرسك - أي مسألة الأمن الشخصي للسكان المنتمين إلى كيانات مختلفة. لذا، نؤيد نهجا دقيقا ومتدرجا خطوة بخطوة، بالتوازي مع التدابير الهادفة إلى بناء الائتمان والثقة فيما بين المجتمعات.

أخيرا وليس آخرا، نأسف لأن مسألة إلغاء الشهادات لا تزال بدون حل بعد نحو سنة من المناقشات. وإننا بالتأكيد نقدر المزيد من الجهود المشتركة لمكتب الممثل السامي والهيئات ذات الصلة في الأمانة العامة للأمم المتحدة، بحثا عن حل مقبول على نحو متبادل. وإننا نواصل مشاطرة ودعم رأي الممثل السامي بأن هذا الحل ينبغي أن يعكس

جميع جوانب المسألة، بما فيها منظورها لحقوق الإنسان، للحفاظ على تراث فرقة العمل المعنية بقوة الشرطة الدولية، ومصداقية الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك.

وفي الختام، اسمحوا لي بأن أعرب عن اعتقادنا أن منطقة البلقان الغربية بحاجة إلى أخبار سعيدة. فمنذ ما لا يقل عن عشر سنوات، تم توقيع اتفاقات دايتون. وقد لاحظت أن الاختصار الروسي للبوسنة والهرسك يعني "الكبير"، فنأمل بأن تكون حكاية هذا البلد نجاحا كبيرا حقيقيا له وللمنطقة بأكملها.

وتود سلوفاكيا، باعتبارها بلدا مرتبطا تاريخيا بهذه المنطقة، أن تؤكد استعدادها للبقاء شريكا داعما، ورغبتها في ذلك.

السيد لي شونخوا (الصين) (تكلم بالصينية): أود في البداية أن أشكر الممثل السامي، السيد شفارز - شلنغ، على إحاطته الإعلامية، وأثمن عاليا الجهود التي بذلها منذ توليه مهامه في تنشيط العملية السياسية في البوسنة والهرسك. وكبقية الزملاء السابقين، نرحب برئيس مجلس الوزراء، السيد تيرزيتش، ونشكره على بيانه.

يسر الصين أن ترى أنه منذ توقيع اتفاق دايتون قبل ١١ سنة، وبفضل الجهود المشتركة لجميع الأطراف المعنية بالبوسنة والهرسك، وبمساعدة المجتمع الدولي، قامت البوسنة والهرسك بجهود إيجابية وحققت نتائج ملموسة في مجالات عديدة، كالإصلاح الدستوري، وبناء المؤسسات، والإنعاش الاقتصادي، وتحسين النظام القضائي، وإصلاح جهاز الشرطة، والمصالحة الوطنية وعودة اللاجئين.

ولقد تم إجراء الانتخابات العامة بنجاح في البوسنة والهرسك في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦. وفضلا عن ذلك، بدأت البوسنة والهرسك عملية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. ومنذ أن تولت قوة الاتحاد الأوروبي المسؤولية عن الأمن قبل نحو سنتين، قدمت إسهامات كبرى في مجالات الأمن والاستقرار والعمليات السياسية في البلد. والصين تقر بهذه الإسهامات، ونحن سعداء بأن نرى الاندماج التدريجي للبوسنة والهرسك في المجتمع الأوروبي.

لم يكن من السهل تحقيق النتائج الحالية للعملية السياسية في البوسنة والهرسك، وإننا نأمل من جميع الأطراف المعنية أن تضاعف تقديرها لهذه الحقيقة. كما نأمل للبوسنة والهرسك، بمساعدة الاتحاد الأوروبي والمجتمع الدولي، أن تواصل تحقيق التقدم في المجالات الكبرى، لكي تنشئ نظاما سياسيا أكثر نضجا، وتدرك فعلا التعايش المنسجم والتنمية المشتركة لجميع الجنسيات، بدعم مكتب الممثل السامي، للقيام باستشارات عن كثب مع سلطات البوسنة والهرسك والأمانة العامة للأمم المتحدة في البحث عن تسوية للمسائل الموروثة تاريخيا، وخاصة مسألة إلغاء شهادات أفراد الشرطة.

والصين مستعدة للانضمام إلى المجتمع الدولي، وتواصل بذل جهودها الخاصة، لمساعدة البوسنة والهرسك على تحقيق التنمية والاستقرار على المدى البعيد.

السيدة لوي (الدانمرك) (تكلمت بالانكليزية): أود أن أنضم إلى الذين سبقوني بالترحيب بالممثل السامي، د. شفارز - شلنغ، ورئيس وزراء البوسنة والهرسك بالنيابة، السيد عدنان طرزيتش بوجودهما في المجلس. وأشكر كلا منهما على البيان الهام الذي أدلى به بصدد التطورات الميدانية في البوسنة والهرسك.

وأود أن أؤيد البيان الذي ستدلي به في فترة لاحقة الممثلة الدائمة لفنلندا باسم الاتحاد الأوروبي. وسأقتصر في كلامي على ثلاث نقاط موجزة.

أولا، لقد شجعتنا انتخابات البوسنة والهرسك التي جرت بطريقة سلمية، منظمة، في الشهر الماضي، ونتطلع إلى تشكيل حكومة ائتلاف في الوقت المناسب. ونعقد أملا

صادقا على أن تتبع هذه الحكومة منحى إصلاحيا حقيقيا، وتمهد بذلك السبيل إلى تعميق علاقات البوسنة والهرسك بالاتحاد الأوروبي وبحلف شمال الأطلسي. إن الإصلاح، في رأينا، هو الطريق الوحيد الذي يمكن سلوكه للتوصل إلى تقدم حقيقي لأبناء شعب البوسنة والهرسك، بصرف النظر عن أصلهم العرقي.

وهذا يسوقني إلى نقطتي الثانية، وهي ضرورة مزيد من التقدم في الإصلاحات الداخلية. وبالرغم من انسداد الطرق وبعض الانتكاسات أحيانا، أحرزت البوسنة والهرسك، على وجه الإجمال، تقدما متواصلا، جديرا بالثناء منذ توقيع اتفاق دايتون للسلام، منذ ما يناهز أحد عشر عاما. وإصلاح قوات الدفاع عام ٢٠٠٥ هو خير مثال على هذا التقدم. غير أن هناك اليوم على وجه التخصيص مجالين، تمس الحاجة إلى إصلاحهما، هما الدستور وقوة الشرطة. وقد تم بعض التقدم في كلا هذين المجالين، لكن إصلاح الدستور يراوح مكانه منذ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، كما أن إصلاح الشرطة المقرر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ لم يتم تنفيذه.

ونأمل في الخروج من الطريق المسدود بفضل الانتخابات وتشكيل الحكومة الجديدة، اللذين سيمهدان أيضا سبيل تنفيذ الإصلاحات. وإذا نُفذت الإصلاحات، وإذا ضُمن التعاون التام مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، يؤمل أن يسهم ذلك في توليد زخم جديد وأن يتيح عقد اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب مع الاتحاد الأوروبي.

وثالثا، نحن نؤيد النهج الذي اتبعه الممثل السامي للحد من الاستناد إلى صلاحيات بون إلى أقصى مدى ممكن، بما يتيح للسلطات المحلية درجة أعلى من المسؤولية والملكية. ونحن نقدر وجود توازن مناسب بين الاستفادة من صلاحيات بون بصورة استباقية من جهة، وتأمين النقل التدريجي للمسؤولية والملكية السياسية إلى القادة السياسيين للبوسنة والهرسك من الجهة الأخرى. ونؤيد القرار الذي اتخذه مجلس إحلال السلام، في شهر حزيران/يونيه من هذا العام، لإغلاق مكتب الممثل السامي بحلول حزيران/يونيه ٢٠٠٧، على أن يخضع ذلك للاستعراض في شباط/فبراير عام ٢٠٠٧. وتزامن تطوير دور الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي أمر فائق الأهمية.

لا تزال الدانمرك ملتزمة بتقديم المساعدة بأفضل وجه مستطاع، بينما تمضي البوسنة والهرسك، بل منطقة غرب البلقان بكاملها، في تطوير الديمقراطية وتحقيق الاستقرار. وفي هذا الصدد، نؤيد كل التأييد الممثل السامي، د. شفارز – شلنغ والنهج الذي حدده. وقد رأينا على مدى الأشهر الماضية مأزقا يواجه المسائل الهامة. ورأينا أيضا خطبا يؤسف لها تظهر على السطح أثناء الحملة الانتخابية. غير أننا نحث بشدة قادة البوسنة والهرسك المنتخبين منذ فترة وجيزة على النظر إلى الأمام والتركيز على تحقيق تقدم ملموس لمواطنيهم، بغض النظر عن انتمائهم العرقي.

السيد مايورال (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): نود، بادئ ذي بدء، الترحيب بالسيد كريستيان شفارز – شلنغ، الممثل السامي والممثل الخاص للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك، وأجدد تأكيد التزام وفدي التام بوظيفته الهامة. ونود أيضا الترحيب في المجلس برئيس مجلس وزراء البوسنة والهرسك، السيد عدنان طرزيتش.

إن المجلس مستعد للنظر مرة أخرى في تجديد الإذن لقوة حفظ السلام في البوسنة والهرسك بقيادة الاتحاد الأوروبي، مما يمكنها من مواصلة عملياتها وفقا لولايتها القائمة على توفير رادع وتأمين استمرار امتثال الأطراف فيما يتعلق بالمسؤوليات المحددة في الاتفاق الإطاري العام للسلام

والإسهام في تهيئة بيئة سليمة وآمنة في البوسنة والهرسك. ونود بصورة خاصة تأكيد أهمية عمليات قوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي ضد الجريمة المنظمة، واتصالاتها المنتظمة بالشرطة وغيرها من وكالات إنفاذ القانون، فضلا عن أنشطتها لجمع الأسلحة، التي تقوم بها بتعاون وثيق من قبل الشرطة المحلية.

وقد أُحطنا علما بأن الاتحاد الأوروبي سيقوم باستعراض أنشطة قوة حفظ السلام في البوسنة والهرسك التابعة للاتحاد الأوروبي، وسيقدم توصيات تتعلق بمكتب الممثل السامي، وذلك في أوائل العام المقبل. ونحن نتطلع إلى الفرصة التي ستتاح لتحليل ذلك التقييم.

ونلاحظ، مع التقدير، المفاوضات الجارية بين الاتحاد الأوروبي والبوسنة والهرسك بشأن إبرام اتفاق لتحقيق الاستقرار والانتساب. ويسرنا أن نرى أن البوسنة والهرسك تسلك الطريق المؤدي إلى دمجها أوروبيا وأطلسيا، مع استقرار الحالة السياسية والأمنية فيها بوجه عام، وتتقدم في سبيل توفير الظروف المؤاتية للارتقاء إلى مستوى دولة قومية تتمتع بالاستقلال، وقد اندمجت في أوروبا اندماجا فاعلا. وفي هذا السياق، نريد أن نشير إلى الانتخابات التي أجريت يوم ١ تشرين الأول/أكتوبر عام ٢٠٠٦، لأنها كانت أول انتخابات أدارتها بالكامل سلطات البلاد.

غير أن تلك المنجزات لا تحجبنا عن رؤية المسائل المعلقة. فنحن نعتبر من الأمور المحتّمة إحراز تقدم، في مجال مكافحة الإفلات من العقاب بنفس القدر الذي رأيناه في المجالات الأخرى. ونذكّر أيضا بأن شرطين من شروط اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب يشملان التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة وإعادة هيكلة الشرطة. وبالإضافة إلى ذلك، سيكون من الضروري التقدم في الممارسة العملية بالإصلاح الدستوري المتفق عليه.

ومن المفيد أيضا أن نكرر أن المسؤولية الرئيسية عن دفع عجلة تنفيذ اتفاق السلام تقع على عاتق سلطات البوسنة والهرسك بالذات. ويجب أن نعتبر أيضا أن استمرار مشاركة المجتمع الدولي وأهم البلدان المانحة في تنفيذه سيحددها امتثال كل السلطات ومشاركتها الفعالة في تنفيذ الاتفاق وإعادة بناء المجتمع المدني. وهذا يقتضي التركيز بوجه خاص على التعاون التام مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة – الذي يشمل فيما يشمل تسليم جميع الذين وجهت إليهم المحكمة عرائض اتهام أو أمرت باعتقالهم ليحاكموا – فضلا عن تعزيز المؤسسات المشتركة، التي تدفع عجلة بناء دولة تؤدي كامل وظائفها ومكتفية ذاتيا، وقادرة على الاندماج في الهياكل الأوروبية وفي مهمة تسهيل عمليات عودة اللاجئين والمشردين.

وختاما، يرى وفدي أن من الضروري حل مسألة عدم منح الشرطة شهادات الأهلية. ونحيط علما برسالة الممثل السامي، المؤرخة ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٦، ونشكره على المعلومات المتصلة بالخيارات التي تم استكشافها مع إدارة عمليات حفظ السلام، بحثا عن نهج عملي لمعالجة هذه المسألة، وفقا لتوصيات الفتوى الصادرة في تشرين الأول/أكتوبر عام ٢٠٠٥ عن اللجنة الأوروبية لتحقيق الديمقراطية عن طريق القانون – لجنة البندقية.

وكما قلنا سابقا في مناسبات أخرى، تؤيد الأرجنتين تطبيق اتفاق دايتون – بدون أي قيود، والتنفيذ الفعلي لالتزاماته، ولا سيما التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. ونرى أنه لا يمكننا تعزيز إنشاء المؤسسات القضائية إلا بتضافر جهودنا لمكافحة الإفلات من العقاب على الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، الأمر الذي يعزز بدوره العدالة وسيادة القانون. ونحث الأطراف على أن تفعل كل ما في وسعها في هذا المجال، مما سيمكن

من تحقيق المصالحة اللازمة لبناء أسس لمجتمع قادر على البقاء فعلاً.

نانا إفاه – أبنتنغ (غانا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أشارك المتكلمين الذين سبقوني في الترحيب في المجلس بدولة السيد عدنان طرزيتش، رئيس مجلس وزراء البوسنة والهرسك. وأود أيضاً أن أُعرب عن التقدير لتقرير الممثل السامي، السيد كريستيان شفارز – شلنغ، وأن أهنئه وأهنئ فريقه على إسهامهم الإيجابي في تحقيق السلام والاستقرار الدائمين في البوسنة والهرسك من خلال إصلاحات واسعة النطاق.

إننا نؤيد بقوة تركيز الممثل السامي على ضرورة أن يتولى الشعب ملكية عملية التحول في بلده. وفي هذا الصدد، نحث كل الجماعات الإثنية على التعاون في تحقيق طموحها المشترك في حياة أفضل. ومما لا شك فيه أن نجاح شعب البوسنة والهرسك سيكون نموذجاً تحذو حذوه المجتمعات المتنوعة إثنياً، التي تكافح لتعيش بوئام كأمة واحدة في أماكن أخرى من العالم.

وندرك أيضاً الإسهام المتميز والقيّم الذي يقدمه الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) والآخرون الذين يدعمون تنفيذ اتفاق السلام المتعلق بالبوسنة والهرسك، بالإضافة إلى اتفاق الاتحاد الأوروبي لتحقيق الاستقرار والانتساب. ونعتقد أن هذين الاتفاقين يجسدان استراتيجية دولية قابلة للتطبيق للتغلب على الانقسامات الإثنية والسياسية التي لا تزال تعوق تحقيق تقدم في البوسنة والهرسك وتعرض استقرارها للخطر. ونحث الأطراف على تجاوز مطامحها القومية الضيقة ليتسنى لها أن تستفيد من الاندماج في المحيط الأوروبي الأطلسي الأوسع. ومن المؤسف في هذا الصدد أن البرلمان رفض التعديلات الدستورية، وإن كان بنسبة ضئيلة.

إن الخطابات المثيرة والاستقطاب الملحوظ، اللذين أعقبا رفض التعديلات الدستورية، يبينان بوضوح أنه لا يوجد أمام شعب البوسنة والهرسك بديل للإصلاحات قابل للتطبيق، وستؤثر هذه الإصلاحات على كل قطاع من قطاعات الحياة الوطنية. ونأمل في الشهور القادمة أن يتمكن الممثل السامي، بالتعاون مع السلطات الاتحادية والمحلية، من تسريع خطة الإصلاح في قطاعات التعليم والاقتصاد الوطني والأمن، وفي المسائل الاجتماعية ذات الصلة.

وفي هذا المجال، نحث قادة جمهورية صربسكا على السعي إلى تحقيق مصالحهم من خلال المفاوضات حتى لا يقوضوا وحدة واستقرار البلد، الذي لا يزال هشاً. وعلى وجه الخصوص، نحثهم على قبول إصلاح الشرطة في إطار برنامج وطني أعم يهدف إلى رتق الانقسام الإثني، وذلك من خلال بناء الثقة في مؤسسات الدولة. ولا يمكن تحقيق النجاح في القضاء على الجريمة المنظمة إلا من خلال التنفيذ الصارم لإصلاحات قطاع الشرطة.

وفي نفس الوقت، ندعو إلى تشكيل لجنة تحقيق لتحديد مصير المدنيين المفقودين في سراييفو، الذين كانوا ضحايا للحرب. ويبدو أن حل هذه المسألة تأخر كثيراً، وهو ضروري لبناء الثقة. وتتصل بهذه المسألة اتصالاً وثيقا عودة اللاجئين والمشردين.

ونشيد بالممثل السامي للتقدم الكبير الذي حققه في هذا المجال، والذي أدّى إلى نقل المسؤولية إلى السلطات المحلية عملاً بأحكام الاتفاق الإطاري العام للسلام. إلا أن المشاكل لا تزال قائمة. ونأمل أن يتسنى حلها بما يلزم من التصميم والدعم الخارجي.

ومرة أخرى، ندعو قادة جمهورية صربسكا إلى التعاون مع دائرة حقوق الإنسان في تحديد مكان العقيد أفدو باليتش.

ونعتقد أنه بُذل جهد كبير في بناء المؤسسات والآليات اللازمة للبوسنة والهرسك لتتمكن من العمل بوصفها دولة ديمقراطية تقوم على سيادة القانون. وكان الدعم الدولي متوفراً. ويعود الأمر للشعب ليتجاوز الماضي ويغتنم الفرصة لتحويل مجتمعه على نحو يستفيد منه الجميع.

السيد مانونغي (جمهورية تنزانيا المتحدة) (تكلم بالانكليزية): نحن أيضاً نود أن نرحب برئيس وزراء البوسنة والهرسك وأن نشكره على حضوره. ونود أيضاً أن نشكر الممثل السامي على إحاطته الإعلامية وعلى جهده وتفانيه للنهوض بعملية السلام في البوسنة والهرسك.

ويساورنا قلق لأن التقدم الذي أحرز في المفاوضات بشأن اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب أثناء النصف الأول من هذا العام مهدد بالانتكاس نتيجة لقرار جمهورية صربسكا تقليص مشاركتها إلى وضع مراقب. ونحث جميع الأطراف على المشاركة مشاركة كاملة في المفاوضات والامتثال لشروط المفوضية الأوروبية، بما في ذلك إعادة تنظيم الشرطة، وتطوير الإطار التشريعي والقدرة الإدارية، والإصلاحات المؤسسية في الإذاعة الحكومية، والتعاون الكامل مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. كما أننا قلقون أيضاً من بيانات رئيس الوزراء الجديد لجمهورية صربسكا المتعلقة باحتمال الانفصال، ومن مقاطعة الوفود البرلمانية للجمعية البرلمانية على مدى شهر. هذه مسائل لا يمكن الاستخفاف بها.

وعلى الجانب الإيجابي، يسرنا أن نلاحظ أن البوسنة والهرسك أجرت، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، أول انتخابات أدارتها بالكامل سلطات البلد، وأظهرت نتائجها الأولية ابتعاداً عن الأحزاب القومية. ويشجعنا أيضاً التقدم الذي حققه الاقتصاد، الذي سجل معدل نمو من بين أعلى معدلات النمو في المنطقة.

ونشيد بالبوسنة والهرسك على التقدم الهائل الذي أحرزته في إصلاح قطاع الدفاع. وقد مكّن هذا التقدم من أن يكون للبلد وزير واحد للدفاع ورئيس واحد لهيئة الأركان وتسلسل قيادي واحد وجيش واحد. ونشيد أيضاً بالممثل السامي والناتو على مشاركتهما الكاملة في هذه الإصلاحات ومساعدتهما البوسنة والهرسك على تحقيق هذه الإصلاحات. ويسرنا أيضاً أن نلاحظ استمرار إحراز تقدم في إصلاح الاستخبارات نتيجة للجهود التي بذلها الممثل السامي في الإشراف على العملية، والمساعدة المالية التي قدمتها حكومة النرويج.

يشير تقرير الممثل السامي إلى تناقص أعداد العائدين نتيجة لعوامل تتراوح من عدم توفر المساكن إلى عدم توفر المدارس والوظائف. وندعو إلى بذل مزيد من الجهود المتضافرة لتمكين اللاجئين الراغبين في العودة إلى البوسنة والهرسك من العودة مطمئنين إلى توفر ظروف عيش لائق في بلدهم.

وندين العنف الذي حدث في شوارع موستار في ١٣ حزيران/يونيه عقب مباراة كأس العالم في كرة القدم بين كرواتيا والبرازيل، والذي أدى إلى إصابة العشرات وإلحاق الضرر بالممتلكات. ويقول الممثل السامي، محقا، في تقريره، في مدينة مثل موستار يمكن أن يتجاوز مثل هذا الحدث مجرد شغب عادي من مشجعي كرة القدم، ويمكن أن يستغله الزعماء الدينيون والسياسيون لإثارة المزيد من العنف.

ومع اقتراب موعد إنهاء عمل مكتب الممثل السامي في حزيران/يونيه ٢٠٠٧، نعتقد أن من المستصوب أن تعزز سلطات البوسنة والهرسك الجهود التي تبذلها لتنفيذ ما تبقى من إصلاحات، خاصة التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة بتسليم المتهمين الذين مازالوا فارين، وإقامة علاقات ودية أوثق مع جميع جيرانها.

أخيراً، نود أن نعرب عن دعمنا للممثل السامي وقوة الاتحاد الأوروبي وشعب البوسنة والهرسك في الشهور القادمة في سعيهم لإكمال المرحلة النهائية من التحول إلى ديمقراطية حيوية وقادرة على البقاء، متخلين عن إرث الحرب.

السيد لاكروا (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): بداية، يود وفدي أيضاً أن يشكر السيد شفارز - شلنغ على إحاطته الإعلامية، وأن يهنئه على العمل الذي أنجزه بوصفه الممثل السامي والممثل الخاص للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك. وأود أيضاً أن أرحب بوجود السيد عدنان طرزيتش، رئيس مجلس وزراء البوسنة والهرسك.

بعد قليل، ستدلي ممثلة فنلندا ببيان باسم الاتحاد الأوروبي، ويؤيد وفدي هذا البيان تأييداً كاملاً. وبالنسبة لي، أود أن أبدي بعض الملاحظات الموجزة.

وبعد مرور أكثر من ١٠ أعوام على توقيع اتفاقات السلام، أحرزت البوسنة والهرسك تقدما كبيرا في سعيها لتصبح دولة مستقرة وديمقراطية تتمسك بقيم أوروبا ومعاييرها. وتبين الانتخابات العامة التي جرت مؤخرا في ظل ظروف مرضية ذلك التطور الإيجابي. وننتظر تشكيل حكومة جديدة يتعين عليها العمل على الاقتراب من الاتحاد الأوروبي.

بيد أنه من المؤسف، أن الفترة التي سبقت الانتخابات اتسمت بعودة الخطابة ذات الترعة القومية وبجمود الإصلاحات ذات الأهمية البالغة. وحتى اليوم، لم يُعتمد أي إصلاح من الإصلاحات التي ذكرها المفوض السامي بوصفها ذات أولوية في خطابه أمام البرلمان في أيار/مايو.

ولا بد الآن من الشروع من جديد في تنفيذ تلك الإصلاحات بغية تعزيز الدولة المركزية ومنع زيادة تأخير تحديث البوسنة والهرسك. ويجب إضفاء الطابع الرسمي على المنظور الأوروبي للبلد بالتوقيع على اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب مع الاتحاد الأوروبي. ولا يمكن أن يحدث ذلك إلا عندما يُنفذ إصلاح قوات الشرطة والإذاعة العامة. ولذلك نتوقع من السلطات المركزية الجديدة في البوسنة والكيانات التزاما أقوى بالإصلاحات التي يتوقعها أيضا شعب البوسنة والهرسك والتي لم تُحرز تقدما في عام ٢٠٠٦.

وعلاوة على ذلك، لا بد من استمرار وتكثيف الجهود الرامية إلى تحقيق التعاون الكامل مع المحكمة الدولية ليوغسلافيا السابقة. ويكتسي إلقاء القبض على كل المتهمين الذين لا يزالون طليقي السراح ونقلهم إلى محكمة لاهاي ضرورة أساسية من أجل الوفاء بالالتزامات الدولية للبوسنة والهرسك واستكمال عملية المصالحة ذات الأهمية البالغة.

ويقتضي تحقيق الاستقرار الدائم في البوسنة والهرسك تعزيز مؤسساتها. وقد أحرزت المناقشات بشأن الإصلاح الدستوري تقدما كبيرا مما أدى إلى اتفاق ١٨ آذار/مارس. ونقدم دعمنا إلى المفوض السامي وإلى الأطراف المعنية الأخرى في المجتمع الدولي بغية إعادة تفعيل ذلك الإصلاح، الذي يجب أن تصادق عليه كل الأطراف السياسية في البلد.

وأثار المفوض السامي مسألة سحب الشهادات من ضباط الشرطة البوسنيين من قبل قوة الشرطة الدولية. ونتفق تماما مع هذا النهج. ويجب إيجاد حل في سبيل تسوية الموضوع وفقا للمعايير القانونية الدولية، بالاشتراك مع سلطات البوسنة والهرسك.

ويتمثل هدفنا في التحرك صوب التفكيك التدريجي للحماية الدولية، المقترن بنقل الاختصاصات إلى السلطات البوسنية. ويجب أن يراعي ذلك تطور الحالة في البوسنة

والهرسك والمنطقة. وبينما ستصل ولاية المفوض السامي إلى نهايتها، فإن ولاية الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي ستستمر في أداء دور هام يشمل الدعم والمشورة لسلطات البوسنة والهرسك وتنسيق عمل الاتحاد الأوروبي.

أخيرا، بالنظر إلى عدم التيقن السائد المتعلق بمستقبل البلد والبيئة الدولية، نرى أنه من الضروري المحافظة على وجود عسكري دولي. ولهذا الغرض، يتعين على مجلس الأمن اتخاذ قرار يرمي إلى تجديد ولاية قوة الاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك التي ستنتهي في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر.

السيد البدر (قطر): أود بداية أن أرحب بالسيد كريستيان شفارز - شلنغ، الممثل السامي للأمين العام والممثل الخاص للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك، وأشكره على تقريره وعلى الإحاطة التي قدمها للمجلس. ونرحب بالهدف الذي وضعه لنفسه ولمكتبه، لدى استلامه مهامه في بداية هذا العام، بتحويل تركيز الدور الذي يؤديه نحو مساعدة البوسنة والهرسك على ترسيخ عملية تحولها إلى بلد أوروبي طبيعي، ديمقراطي ومسالم. كما نرحب بدولة رئيس وزراء البوسنة والهرسك الذي يحضر معنا هذا اليوم.

لقد حان الأوان بالفعل، بعد مرور عشر سنوات على توقيع اتفاقات دايتون والتقدم الكبير في تنفيذها، لانتقال البوسنة والهرسك إلى مرحلة تصبح فيها بلدا أوروبيا له مقومات الاستمرار، وقائما على الإصلاح ومتسما بالحداثة والديمقراطية. وفي ذلك الخصوص، اتخذ مجلس تنفيذ السلام قرارا في ٢٣ حزيران/يونيه الماضي يأذن لمكتب الممثل السامي بالاستعداد لإغلاق نفسه تمهيدا لاستبداله على ما يرجح في شهر تموز/يوليه ٢٠٠٧ بمكتب للممثل الخاص للاتحاد الأوروبي.

ومن أجل ضمان استمرار التنفيذ الكامل لاتفاق السلام، لا بد للأطراف البوسنية من الالتزام بالتعاون التام مع جميع الكيانات المشاركة في تنفيذ التسوية السلمية وفق اتفاق السلام. ولا بد كذلك للسلطات المحلية من بذل جهود معززة للإمساك بزمام أمور الإصلاحات الضرورية، وللمجتمع الدولي من توفير إدارة متماسكة.

وينبغي التعاون مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والعمل على القبض على المطلوبين وتسليمهم، فالتعاون مع المحكمة الدولية أصبح المجال الوحيد الذي لم يحرز تقدم ملموس في تنفيذ اتفاقات دايتون.

ومن جانب آخر ينبغي ألا تؤثر المسائل المتعلقة بالمنطقة مثل المسائل الحدودية التي لم تُحل بعد، وحل اتحاد صربيا والجبل الأسود، وعدم التيقن بشأن الوضع النهائي لكوسوفو، على الحوار السياسي الدائر في البوسنة والهرسك.

لقد غلب على الفترة الأخيرة العديد من التطورات الإيجابية، نذكر منها على وجه الخصوص نجاح الانتخابات وتنصيب الرئاسة الجديدة بنجاح، إلى جانب مسائل أخرى مثل إصلاح قطاع الدفاع وإلغاء اختصاصات الكيانات ونقل جميع المسؤوليات عن الدفاع وأفراد الدفاع إلى الدولة، وإصلاح الاستخبارات، وترسيخ دعائم سيادة القانون ومستوى النمو الاقتصادي المرتفع، وإقرار خطة عمل شاملة لإصلاح الإدارة العامة والبدء في تنفيذها.

من المسائل ذات الأولوية التي يجب الانتهاء منها في الفترة المقبلة إكمال توحيد مدينة موستار طبقا للنظام الأساسي للمدينة، والتوصل إلى حلول سياسية طويلة الأمد للمشكلات التي تعكر علاقة مقاطعة برتشكو مع الدولة. كما أن العودة الدائمة للاجئين واستدامة تلك العودة لا يزال أمرا مهما لتحقيق السلام الدائم.

إن استمرار الالتزام من جانب الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) في البوسنة والهرسك أمر ضروري في المرحلة القادمة، إذ أن قوة الاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك وبعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي ووجود الناتو ساهم بشكل أساسي في تثبيت السلام والمحافظة على الاستقرار بشكل عام في إطار الجوانب العسكرية لاتفاق السلام وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وفي هذا الصدد، تستحق منا الدول الأعضاء التي شاركت في القوة المتعددة الجنسيات لتحقيق الاستقرار وفي وجود الناتو المتواصل كل الثناء.

السيد شينيو (اليابان) (تكلم بالانكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أزجي الشكر إلى السيد شفارز – شلنغ على إحاطته الإعلامية الشاملة والقيّمة المتعلقة بأحدث التطورات في البوسنة والهرسك.

وأتقدم بالشكر كذلك إلى السيد عدنان طرزيتش، رئيس مجلس وزراء البوسنة والهرسك، على بيانه القيّم.

واليابان، بصفتها أحد كبار المساهمين في عملية بناء السلام في البوسنة والهرسك، تنتهز هذه الفرصة للإعراب عن التزامها المستمر بتقديم المساعدة إلى الجهود الرامية إلى تحقيق الإصلاح في البوسنة والهرسك والدعم الكامل للمفوض السامي في عمله.

أولا، اسمحوا لي أن أرحب بنجاح تنظيم الانتخابات على المستوى الوطني وعلى مستوى الكيانات في ١ تشرين الأول/أكتوبر.

لقد أجريت الانتخابات عموما بما يتمشى والمعايير الدولية للانتخابات الديمقراطية، وبطريقة سلمية. ومع تحول البلد نحو الغلق المتوقع لمكتب الممثل السامي، فإن تلك الانتخابات كانت أول انتخابات تنتخب فيها البوسنة والهرسك زعماءها السياديين منذ انتهاء الصراع المسلح.

ومما يستحق الإشادة به، على ضوء ذلك، أن سلطات البوسنة والهرسك قد أدارت تلك الانتخابات المهمة كلية بنفسها وحدها. وبالتطلع إلى المستقبل، نحث زعماء كل الأحزاب السياسية على توحيد جهودهم بغية تشكيل حكومة جديدة في أسرع وقت ممكن والانخراط في الإصلاحات المتبقية، بما فيها الإصلاح الدستوري.

البوسنة والهرسك تمر الآن بمرحلة انتقالية من إعمار ما بعد الصراع إلى توطيد الاستقرار والرخاء عبر المشاركة في المجتمع الأوروبي – الأطلسي. وإن التوقيع على اتفاق الاستقرار والانتساب مع الاتحاد الأوروبي سيكون أول خطوة في تلك العملية. لكن الكثير من العمل ما زال ينتظر الإنجاز، خاصة بالنسبة إلى المهام التي حددها الاتحاد الأوروبي كأولويات للشراكة الأوروبية: أي التعاون التام مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وإصلاح سلك الشرطة، وإصلاح محطة الإذاعة العامة، فضلا عن متطلبات أخرى. ونهيب بزعماء البوسنة والهرسك أن يبذلوا قصارى جهدهم لتحقيق تقدم ملموس سريع في تلك المجالات، ليتسنى التوقيع في وقت مبكر على اتفاق الاستقرار والانتساب.

وإذ يتحرك البلد قدما صوب الاستقلال، فإننا نقدر نية الممثل السامي إبداء الاحترام الواجب ورعاية شعور البوسنة والهرسك بالتملك، ولذلك نؤيد خطته بإغلاق مكتب الممثل السامي في نهاية حزيران/يونيه ٢٠٠٧. وفي الوقت ذاته، ترحب اليابان أيضا بقرار الاتحاد الأوروبي بتقوية مكتب الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي، لتمكينه من توفير حضور دولي متواصل بعد إنهاء أنشطة مكتب الممثل السامي.

ورغم أن اليابان تظل تشعر بالقلق من التراشق مؤخرا في الخطب الطائفية، التي ظلت تشتد طيلة فترة

الحملات الانتخابية، فإننا نكرر دعوتنا إلى زعماء البوسنة والهرسك بأن يتخذوا الإجراءات اللازمة لكسب ثقة المجتمع الدولي، فيدفعوا قدما بعملية التكامل الأوروبي.

السيدة بيرس (المملكة المتحدة) (تكلمت بالانكليزية): اسمحوا لي بأن أضيف صوت المملكة المتحدة إلى أصوات الزملاء الذين رحبوا بالسيد شفارز - شلنغ اليوم، وأن أشكره على كل شيء فعله في البوسنة. إن المملكة المتحدة ظلت منذ زمن طويل مساندا للبوسنة وهي تشعر بالفخر بأن تعتبر نفسها صديقا لذلك البلد. ومن دواعي الامتنان الخاص أن نرحب برئيس الوزراء ترزيتش في المجلس، وأن نسمع سرده لما تم إنجازه في البوسنة تحت قيادته.

وأظن أنه يوجد الكثير مما يبعث على الشعور بالفخر في البوسنة في السنوات التي انصرمت منذ اتفاقات دايتون. لقد أوضح مكتب الممثل السامي وسلطات البوسنة والمجتمع الدولي هوية الهدف المشترك منذ دايتون التي جلبت النجاح. فثمة الكثير مما يبرر الشعور بالفخر هناك. لذلك أعتقد بأنه كان من دواعي الشعور بخيبة الأمل أن نشهد من بعض من زعماء البوسنة - على وجه التحديد في جمهورية صربسكا - ميلا إلى العودة إلى أيام الفرقة والشقاق. إن جهودهم الرامية إلى الوقوف إلى جانب زعماء معينين في بلغراد لإفساد آفاق مستقبل البوسنة في أوروبا تبعث على أشد خيبة الأمل. وإننا نناشد أولئك الزعماء جميعا أن يحجموا عن اتخاذ أي إجراءات وأن يتحملوا مسؤولياتهم لا ببناء البوسنة المستقرة المزدهرة فحسب وإنما أيضا بإنجاز كل شيء ممكن لوضع البوسنة على درب المؤسسات الأوروبية - الأطلسية. وهذا لا يعني أننا يجب أن لا نعترف بأن كل شخص يتحمل مسؤولية عن بناء أمة واحدة في البوسنة استنادا إلى المساواة بين كل أبناء شعبها والى المصالحة في ظل العدالة.

إننا نشكر الممثل السامي على تقريره. ونتفق معه على أن التملك المحلي يجب أن يبقى الهدف الأعلى للمجتمع الدولي. لكننا نؤمن أيضا بأن من المهم تحقيق التوازن. وقد أحسن المجتمع الدولي صنعا بتشجيعه السياسيين البوسنيين على تحمل المسؤولية. ولكن، في غمار ذلك، يتعين علينا أن نكفل أن عمليات الإصلاح الحساسة لا تعاني من الركود وأن الزعماء وفئات كل مجتمع محلي الذين يريدون أن يفسدوا آفاق البوسنة لن يجدوا الفرصة لبلوغ مأربهم. وإن الدعم والانخراط الدولي المتواصل سيتسم بأهمية استثنائية مع سعينا إلى توليد الزخم وراء عمليات الإصلاح.

لقد قام السيد جف هون، الوزير البريطاني لشؤون أوروبا، بزيارة إلى سراييفو بالأمس. وقد ردد ما قاله أعضاء كثيرون في المجلس اليوم بأن التقدم في جدول أعمال الإصلاح هذا العام كان مخيبا للآمال. لقد كنا مسرورين جدا، أثناء رئاسة المملكة المتحدة، باستهلال المفاوضات حول اتفاق الاستقرار والانتساب مع الاتحاد الأوروبي. ومن المخيب للآمال أن الأولويات السياسية لم يتم الوفاء بها. وإن الافتقار إلى التقدم بشأن إصلاح سلك الشرطة ما زال مبعثا على قلق خاص لدينا، مثلما هو بالنسبة لأعضاء كثيرين حول هذه الطاولة. وينبغي أيضا إنجاز الكثير للتدليل على التعاون الكامل مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وقد استرعى عدد من المتكلمين الانتباه إلى تلك النقطة ببلاغة عالية، وأود أن أثنّي على ما قالوه. وإن موقف جمهورية صربسكا سيكون حاسما بصورة مطلقة في كلا السياقين.

واستمعنا أيضا من متكلمين كثيرين اليوم عن الإصلاح الدستوري. صحيح أنه ليس شرطا بموجب اتفاق الاستقرار والانتساب، ولكنه يتسم بأهمية شديدة. وحزمة نيسان/ابريل ربما لن ترضي كل فرد، ولكنها توفر خطوة أولى هامة في عملية تدريجية أكثر. وكما قال السيد

شفارز – شلنغ، اتفاقات دايتون أوقفت الحرب؛ إنها تتضمن دستورا جلب نهاية ذلك الصراع. لكن الوقت قد حان لذلك الدستور لكي يتطور ويمكّن البوسنة من أن تنضم إلى البلدان الأخرى في البلقان في الاقتراب من الاتحاد الأوروبي والناتو. لذلك يحدونا الأمل بأن الأحزاب السياسية التي تعمل الآن على بناء تحالفات للحكم ستولي الاهتمام الواجب لتلك الأولويات.

واسترعى عدد من المتكلمين الانتباه إلى الأعمال التحضيرية لإغلاق مكتب الممثل السامي. ونحن أيضا نرى ذلك باعتباره السبيل الوحيد للتغلب على تقليد الاعتماد سياسيا على الغير، الذي بدأ يظهر في البوسنة. وعلى ذلك الأساس، ما زلنا نفضل المضي قدما في إغلاق المكتب في حزيران/يونيه القادم، رهنا باستعراض نهائي وإقرار من مجلس تنفيذ السلام في شباط/فبراير ٢٠٠٧.

ونرحب كذلك بجهود الممثل السامي الرامية إلى إيجاد حل فيما يتعلق بمسألة سحب شهادات الشرطة. ونتطلع إلى رؤية المسألة تحسم، لكن من المهم ألا ينقض الاستعراض أحكام البيان الرئاسي الصادر في حزيران/يونيه ٢٠٠٤.

وأشار عدد من المتكلمين إلى قوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي. والعديد من الأمم الممثلة حول هذه الطاولة اليوم تكرمت بتقديم مفارز للقوة، التي اضطلعت بمهمتها بامتياز فيما يتعلق بالتحسينات المذهلة في الحالة في البوسنة على الجانب الأمني. وشاهدنا أيضا دلائل طيبة جدا من السلطات البوسنية على قدرتها على التعامل مع الاضطرابات العامة. لذلك نؤيد النتيجة التي خلص إليها قائد عمليات الاتحاد الأوروبي بأن الوقت قد حان لإعادة النظر في حجم القوة وطبيعة وجودها. وهذا جزء مهم من العملية التدريجية صوب التطبيع.

أود أن أختتم، إذا سمحتم، بالتطرق إلى نقطة تتعلق بكوسوفو أثارها عدد من المتكلمين. لاحظنا أن البعض في البوسنة يحاولون الربط بين مستقبل جمهورية صربسكا ومستقبل كوسوفو. ونود أن نغتنم هذه الفرصة لنذكر بوضوح بالغ أن جمهورية صربسكا جزء من تسوية دايتون وجزء من البوسنة. وتلك التسوية وذلك الاطار الدستوري يجب أن يظلا ثابتين. لا توجد صلة بين مستقبل جمهورية صربسكا ومستقبل كوسوفو. ونثق بأن المجلس سينتهز كل فرصة لقطع الطريق على كل من يسعى إلى استغلال ذلك.

السيد غياما (الكونغو) (تكلم بالفرنسية): يود وفدي أن يشكر السيد شفارز – شلنغ، الممثل السامي لشؤون تنفيذ اتفاق السلام الخاص بالبوسنة والهرسك، على الإحاطة الإعلامية التي قدمها لنا وأبلغنا بها بالتقدم المحرز في تنفيذ الأهداف الواردة في تقريره السابق، فضلا عن معلومات عن التطورات في الأشهر الستة الأولى من هذه السنة.

ونود أيضا أن نرحب بوجود رئيس الوزراء، عدنان طرزيتش، الذي طرح توقعات بلده بالنسبة للمجتمع الدولي.

وبوجه عام، هناك عدة بوادر مشجعة، منها التقدم السياسي الذي أحرزته الأحزاب، وتجسد عمليا في ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٦، حين وقع ستة من قادة الأحزاب اتفاقا يطلب إلى الرئيس والجمعية البرلمانية إصدار مجموعة من التغييرات الدستورية. والواقع أن القيام بالإصلاح الدستوري ينطوي على أهمية بالغة للتطورات المقبلة، في هذه الفترة التي تتسم بعدم المشاركة الدولية.

بيد أن تفاؤلنا محدود بالنظر إلى وجود بعض مصادر القلق. وأود أن أشير بصفة خاصة إلى رفض البرلمان عددا من الإصلاحات المقترحة في ٢٦ نيسان/أبريل. وأدى هذا الرفض إلى نشوء أشكال من التوتر ألقت بظلالها على

المناقشات السياسية. بل ذهبت بعض الجهات الفاعلة في جمهورية صربسكا إلى حد استخدام الاستفتاء على استقلال الجبل الأسود الذي جرى في ٢١ أيار/مايو للمطالبة بحقها في عقد استفتاء على مستقبل جمهورية صربسكا. ولم يكن عبثا أن عددا من السياسيين البوسنيين أرّقهم كثيرا هذا الاحتمال. ونحن نؤيد تماما الموقف التي يتخذه الممثل السامي بقصد إثناء رئيس وزراء جمهورية صربسكا، السيد دوديتش، عن المضي في طريق لا يؤدي إلى نهاية إيجابية.

كما نرى أن انتصار المعتدلين في الانتخابات العامة التي جرت يوم ١ تشرين الأول/أكتوبر هو من عوامل تحقيق الاستقرار. غير أنه رغم تحقق بعض الإنجازات في كثير من المجالات، وخاصة في المجال الاقتصادي، وبالرغم من استمرار مشكلة البطالة، باعتماد مجلس الوزراء خطة عمل ترمي إلى مواجهة المسائل ذات الأولوية ضمن إطار الشراكة الأوروبية، ما زالت كثير من القضايا بدون حل. وفي هذا الصدد، أشير إلى أن الشروط المسبقة التي وضعتها المفوضية الأوروبية، وهي إعادة تنظيم الشرطة وإصلاح الإذاعة الحكومية والتعاون الكامل مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، لم تنفذ بعد.

ولا يزال إلقاء القبض على الهاربين من الأمور ذات الأهمية الحاسمة، لا من حيث الاندماج في الاتحاد الأوروبي فحسب، وإنما أيضا في سياق مكافحة الإفلات من العقاب وإقرار العدالة، وهي آمال مشروعة للكثيرين من ضحايا الصراعات العرقية الماضية.

ويحدو وفدي الأمل في أن يُصغى للنداء الذي سبق أن وجهه الممثل السامي لتسوية مسألة إلغاء شهادات ضباط الشرطة، تحقيقا للوئام الاجتماعي ومن ثم لمزيد من الاستقرار السياسي.

وفي الختام، يرحب وفدي بالجهود التي يبذلها المجتمع الدولي والاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي بصفة خاصة في مرحلة الانتقال، ونرى أنه بالرغم من الخفض القادم في وجودها العسكري ومن إغلاق مكتب الممثل السامي، لا تزال المساعدات الدولية ضرورية لتحقيق الاستقرار وبناء السلام في البوسنة والهرسك.

لقد كانت المنطقة التي يقع فيها هذا البلد في الأعوام القليلة الماضية من العوامل المحددة لمستوى السلام والأمن اللذين يتمتع بهما كثير من الناس. وهي نموذج مصغر لتطور تعددية الأطراف، التي لا بد أن تستفيد من السلاسة التي تدار بها حالة هذا البلد، وهي حالة تتجاوز أهميتها حدود بلدان يوغوسلافيا السابقة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): سوف أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا لبيرو.

وأود في البداية أن انضم إلى الوفود الأخرى في توجيه الشكر للممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام المتعلق بالبوسنة والهرسك، السيد كريستيان شفارز - شلنغ، على إحاطته الإعلامية المفصلة بشأن الحالة في البلد المذكور. ونود أيضا أن نرحب بالسيد عدنان طرزيتش، رئيس مجلس الوزراء في البوسنة والهرسك.

وتود بيرو أن تؤكد مجددا ارتياحها للتقدم الذي تحققه البوسنة والهرسك. وتظهر الحالة الراهنة أنها قد قطعت أشواطا ملموسة من التقدم صوب تحقيق الاستقرار. ونرحب خاصة بإجراء أول انتخابات عامة في البوسنة والهرسك في ١ تشرين الأول/أكتوبر الماضي. فلأول مرة منذ توقيع اتفاقات دايتون للسلام في عام ١٩٩٥، تنظم هذه الانتخابات وتضطلع بها السلطات المحلية بالكامل. وهذه خطوة جديدة نحو توطيد الديمقراطية وسيادة القانون، وهي تؤكد من جديد الالتزام السياسي والجهود الإيجابية التي تبذلها

سلطات البوسنة والهرسك وشعبها لبناء المؤسسات الديمقراطية فيها.

ومن الواضح أيضا أن الحالة الأمنية العامة قد ظلت مستقرة، كما نرى في التقرير الأخير للأمين العام والممثل السامي للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي عن أنشطة البعثة العسكرية في البوسنة والهرسك. ونفهم أنه بما أن ذلك البلد يتحول صوب الأوضاع الطبيعية فإن قوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي بالمثل تتحول من القيام بدور الردع إلى دور إشاعة الثقة. ومع ذلك، كما يبين تقرير الممثل السامي للأمين العام لتنفيذ اتفاق السلام المتعلق بالبوسنة والهرسك، فإن وجود قوة حفظ السلام ما زال يعد ضروريا للحفاظ على الاستقرار بوجه عام.

ونتوقع أن يتم في الأشهر المقبلة إحراز مزيد من التقدم بالنسبة للمسائل الأخرى تمهيدا لعودة الأمور إلى طبيعتها الكاملة في البوسنة والهرسك واندماجها في المنطقة الأوروبية الأطلسية. وينبغي إيلاء اهتمام خاص للمسائل المتعلقة بإعادة هيكلة الشرطة والتعاون الكامل مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. ومن نفس المنطلق، من المهم الاستمرار في إصلاح الاقتصاد، الذي يشكل في نهاية المطاف أساسا لمقومات بقاء الدولة. وقد أشار السيد شفارز – شلنغ كذلك في تقريره إلى ما يساوره من القلق إزاء الزيادة في الإنفاق العام، مما يؤثر على سرعة جهود الإصلاح. كما أبرز الافتقار إلى التقدم في إصلاح التعليم.

وفي الختام، نهيب بالسلطات في البوسنة والهرسك أن تحاول معالجة هذه المسائل المعلقة، من أجل البقاء على المسار السليم والاستمرار في التقدم الجدير بالإشادة الذي حققته منذ توقيع اتفاقات السلام.

أستأنف الآن مهامي كرئيس لمجلس الأمن.

أعطي الكلمة لممثلة فنلندا.

السيدة لينتونن (فنلندا) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أخاطب مجلس الأمن باسم الاتحاد الأوروبي.

وقد أعربت البلدان التالية عن تأييدها لهذا البيان: أوكرانيا وبلغاريا وتركيا ورومانيا وكرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وجمهورية مولدوفا والنرويج.

وأود أن أشكر الممثل السامي والممثل الخاص للاتحاد الأوروبي السيد كريستيان شفارز – شلنغ، على بيانه الشامل عن التطورات في البوسنة والهرسك، وعلى تقريره المرحلي الأول لمجلس الأمن. ويعرب الاتحاد الأوروبي عن ترحيبه بالنهج الذي يتخذه مكتب السيد شفارز – شلنغ بإسداء المشورة وتقديم الدعم للسلطات الوطنية بدلا من التصرف بالنيابة عنها. ذلك أن تعزيز الملكية المحلية لا غنى عنه في الانتقال من الاستقرار إلى الاندماج في الاتحاد الأوروبي.

وقد كان هذا العام حاسما بالنسبة للبوسنة والهرسك من وجوه عدة. ويعرب الاتحاد الأوروبي عن سروره لإجراء الانتخابات العامة في تشرين الأول/أكتوبر ويتطلع إلى تشكيل الحكومة الجديدة في وقت قريب.

والاتحاد الأوروبي مستعد للعمل مع أي ائتلاف منخرط بإخلاص في الدفع قدما بالإصلاحات التي تحتاجها البوسنة والهرسك للاقتراب من الاتحاد الأوروبي.

جولة التفاوض الأولى على اتفاق الاستقرار والانتساب عقدت في كانون الثاني/يناير. وفي ذلك الوقت توقعنا أن يتسنى اختتام المفاوضات بنهاية السنة. ومن سوء الحظ أن الحالة تبدو الآن مختلفة. ولئن كنا سعداء بملاحظة أن البوسنة والهرسك قد أحرزت تقدما في المفاوضات على المستوى الفني، فإننا نأسف على أن إصلاحات أساسية كثيرة — لا سيما إصلاح سلك الشرطة — تعرضت للتأخير في عام ٢٠٠٦.

ولقد أوضح الاتحاد الأوروبي أن تنفيذ إصلاح سلك الشرطة، استنادا إلى اتفاق إعادة هيكلة سلك الشرطة المبرم في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، يمثل شرطا لا غنى عنه لاختتام المفاوضات على اتفاق الاستقرار والانتساب. ونتوقع أن يشجع المنظور الأوروبي كل الأطراف في البوسنة والهرسك على توحيد جهودها للتغلب على هذه العقبة في أسرع وقت ممكن.

واختتام المفاوضات سيعتمد أيضا على تعاون البوسنة والهرسك مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. فالمطلوب اتخاذ إجراءات حاسمة أكثر، لا سيما من قبل سلطات جمهورية صربسكا، والتعاون مع البلدان المجاورة، ليتسنى إلقاء القبض على الهاربين الذين صدرت بحقهم لوائح اتهام ونقلهم إلى لاهاي.

الاتحاد الأوروبي يقوم اليوم، ٨ تشرين الثاني/نوفمبر، بنشر تقريره المرحلي الدوري عن البوسنة والهرسك. وسيعطي التقرير تقييما شاملا لخطى البوسنة والهرسك على طريق التحاقها بركب أوروبا. وسيواصل الاتحاد الأوروبي تقديم المساعدة المالية للبوسنة والهرسك في مسارها الأوروبي من خلال الصك الخاص بالمساعدة في جهود ما قبل الانتساب، الذي سيبدأ سريانه في بداية عام ٢٠٠٧، وسيقدم زهاء ٥ر١١ بليون يورو لبلدان غرب البلقان وتركيا في غضون السنوات السبع التالية.

في الربيع كانت البوسنة والهرسك تسير بخطى حثيثة في عملية الإصلاح الدستوري. ومن المؤسف أن خطى التقدم قد توقفت. ومع أن الإصلاح ليس شرطا مسبقا لاتفاق الاستقرار والانتساب، من الواضح أن البوسنة والهرسك تحتاج إلى هياكل للدولة تكون مستدامة وتزاول أعمالها بصورة أحسن وأفضل استعدادا للاندماج في أوروبا. لذلك يصبح الإصلاح الدستوري جوهريا لمستقبل البلد. وإن الاتحاد الأوروبي مستعد لمساعدة البوسنة والهرسك في هذا الجهد الهام.

إن الاتحاد الأوروبي، الذي يوفر فعلا إطار عمل لاستقرار البلد ببعثتين للأمن الأوروبي والسياسة الدفاعية - يوفور ألثيا (EUFOR – Althea) وبعثة شرطة الاتحاد الأوروبي - كان قد أبدى في أيار/مايو استعداده المبدئي لتعضيد أنشطة الاتحاد في البوسنة والهرسك في سياق الإغلاق المتوقع لمكتب الممثل السامي. وإن الأمين العام للاتحاد الأوروبي والممثل السامي، السيد خافير سولانا، ومفوض الاتحاد الاوروبي لشؤون التوسيع، السيد أولي رين، أعدا في أوائل شهر تشرين الأول/أكتوبر تقريرا مشتركا عن الدور التعضيدي للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك. وذلك التقرير حظي بترحيب وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، وهو يشكل الأساس للعمل المستقبلي داخل الاتحاد الأوروبي.

القرار الذي اتخذه مجلس تنفيذ السلام في حزيران/يونيه بإغلاق مكتب الممثل السامي في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، والاستعراض والإقرار القادمان لذلك القرار في شباط/فبراير ٢٠٠٧، ستؤخذ في الحسبان في عملية التخطيط والإجراءات التي يضطلع بها الاتحاد الأوروبي بشأن هذه المسألة.

إن الاتحاد الأوروبي يدعم تطلع البوسنة والهرسك إلى الانضمام إلى الاتحاد دعما تاما. ومما يكتسي الأهمية أن يكون ذلك ملموسا أيضا في حياة مواطني البوسنة والهرسك. ولبلوغ تلك الغاية، سيبدأ الاتحاد الأوروبي قريبا مفاوضات حول تيسير منح تأشيرات السفر مع البوسنة والهرسك بغية تسهيل السفر إلى الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي. وإن المفاوضات بشأن اتفاق إعادة القبول ستجري بالتوازي. ومن المهم أن تبذل البوسنة والهرسك قصارى جهدها لتنفيذ

الإصلاحات في ميدان العدالة والشؤون الداخلية، التي تعتبر ضرورية لنجاح المفاوضات.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي السيد شفارز – شلنغ الكلمة للرد على الملاحظات والأسئلة المثارة.

السيد شفارز – شلنغ (تكلم بالانكليزية): أولا، أود أن أشكر كل الوفود والأمم الممثلة حول هذه الطاولة على نصائحها السديدة ودراستها للحالة الفعلية في البلد. لقد تفاجأتُ حقا بالمعرفة المستفيضة التي تجلت هنا. لقد أعطتني الانطباع بأن اهتماما وثيقا يولى لكل ما يحدث في البوسنة والهرسك. لذلك أشكركم جزيل الشكر، لأنني كان يراودني في بعض الأحيان شعور بأن الاهتمام يوجه بصورة متزايدة إلى مجالات أخرى، وأن المشاكل الحقيقية في منطقة البلقان – وربما، على وجه التحديد، في البوسنة والهرسك الآن – تتعرض للإهمال.

أشكر المجلس على تفهمه للنهج الذي اخترته، في سياق ولايتي، لتمكين السياسيين المحليين من ممارسة التملك، ولإعطائهم فرصة ممارسته الفعلية في الوقت المناسب، قبل إغلاق أبواب مكتب الممثل السامي. كيف يمكننا أن نقيِّم الممارسة إن لم نوفر تلك الفرصة؟ إنني أعتقد أن ذلك كان أمرا حسنا، وكان حسنا لنا أيضا لاكتساب الخبرة في هذا الصدد.

إنني مسرور جدا لأن يكون مفهوما أن بعض الإصلاحات الأساسية ضرورية لإشاعة التطبيع التدريجي في البلد. وأود أن أنوه بمسألة الإصلاح التعليمي، وإصلاح خدمات الإذاعة، وإصلاح سلك الشرطة – الذي يتسم بأهمية خاصة لأن مسائل متعلقة بالكيانات تثار فعلا في ذلك الصدد – فضلا عن الإصلاح الدستوري. وسيكون ضروريا الحصول على اهتمام كبير ومساعدة جمة من المجتمع الدولي. وهذا مهم بصورة خاصة لأننا نعرف أن إصلاح سلك الشرطة واحد من الشروط الأساسية المسبقة للتوقيع على اتفاق الاستقرار والانتساب. وأعتقد أيضا بأنه ينبغي استخدام بعض العبارات القوية لإبلاغ أولئك الناس – أولئك السياسيين – الذين يقاطعون العملية بما يفعلونه للبلد برمته. إن توقيع اتفاق الاستقرار والانتساب ضروري بصورة خاصة لتمهيد الطريق صوب البوابة المرحلية التالية وصوب التطبيع الذي تقدمه الإصلاحات.

وينطبق الشيء نفسه على الإصلاح الدستوري. وفي هذا الميدان لدينا، بالطبع، حالة مختلفة تماما كيف يمكن الجمع بين قواعد الديمقراطية عن طريق حكم الأغلبية من ناحية، والمساواة، من ناحية أخرى، بين القوميات الثلاث المؤلفة منها الدولة، والتي تتمتع بإمكانيات استخدام حق النقض بموجب دستور دايتون. كيف يمكننا كسر القيود التي تطوق الحالة؟ من الصعب تماما التحرك صوب آلية تفضي فيها حقوق النقض وأصوات الأغلبية إلى حالة تلتقي فيها عملية صنع القرار للدولة ومؤسسات الدولة. وأجد لزاما علي أن أقول إننا ينبغي ألا نلوم السياسيين وحدهم في ذلك الشأن؛ بل يجب علينا أيضا أن نفكر في الأمر تفكيرا مليا، لنرى كيف يمكن أن نعطي أفضل نصيحة في ذلك الصدد.

ويحدوني الأمل بأن الجميع، بعد تشكيل الحكومة والمفاوضات بين أطراف الائتلاف، سيرون بأنفسهم أن هذا في الحقيقة هو إحدى النقاط الأساسية، لأنه توجد مشاعر قلق وخوف كثيرة منتشرة بين سكان البلد. وذلك يجعلني أعتقد أن مكتب الممثل السامي يجب ألا يُسمح بإغلاق أبوابه ما لم تتوفر مؤسسات أخرى لكسر القيود في بلدنا. ولذا يتعين علينا أن نفكر ونرى ما إذا كان ذلك يجري في المسار الصحيح، وينبغي لنا التوصل إلى تقييم نهائي مع الاهتمام الكبير بالمناخ العام الذي نجم عن هذه الحالة.

وأود فحسب أن أزجي الشكر إلى المجلس على الأفكار العديدة التي حصلت عليها بفضل البيانات التي استمعت إليها. وأتقدم بجزيل الشكر إلى المجلس على التعليقات الحصيفة، وخاصة تلك التي قدمتها فنلندا، وذكرت باسم الاتحاد الأوروبي ضرورة قيام الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي في ولايته بالعمل على إحراز تقدم في حالة الانتقال برمتها، وأشارت إلى أن الموضوع لا يتعلق بغلق مكتب المفوض السامي بل بزيادة رؤية الوجود الأوروبي في البلد ، لأن ذلك يزيد من الإيمان بتكامل المؤسسات اليورو – أطلسية والثقة بها.

ولقد كان مفيدا جدا لي أن أستفيد من تعليقات المجلس، التي أقدرها حق التقدير. ووجدت أن تقريري لم يكن مفرط الدبلوماسية، حيث أشار رئيس الوزراء إلى أني لم اسم الأشياء بمسمّياتها. وأعتقد أن ردود الجميع بيَّنت أنهم فهموا جيدا ما عنيت، وبالتالي فأنا أشكرهم جدا على تعليقاتهم.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكر السيد شفارز – شلنغ على إيضاحاته وتعليقاته الإضافية.

لا يوجد متكلمون آخرون مسجلون على قائمتي. وبهذا يختتم مجلس الأمن المرحلة الراهنة من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٢٥.